



## الجلسة ٥٨٧٨

الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كومالو . . . . . (جنوب أفريقيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشركن  
 إندونيسيا . . . . . السيد ناتاليغاوا  
 إيطاليا . . . . . السيد سباتافورا  
 بلجيكا . . . . . السيد فريكي  
 بنما . . . . . السيد سويسكم  
 بوركينا فاسو . . . . . السيد كافاندو  
 الجماهيرية العربية الليبية . . . . . السيد الطلحي  
 الصين . . . . . السيد ليو زمنين  
 فرنسا . . . . . السيد ريبير  
 فييت نام . . . . . السيد بو ثي جيانغ  
 كرواتيا . . . . . السيد يوريكا  
 كوستاريكا . . . . . السيد أورينا  
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة بيرس  
 الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد خليل زاد

## جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/266)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، الذي سيتكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

**السيد باسكو** (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن للفرصة التي أتيت لي للحضور إلى هنا اليوم لمناقشة الحالة في العراق والجهود المتزايدة للأمم المتحدة لمساعدة حكومة العراق وشعبه. ومؤخراً، زرت بغداد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل وحضرت الاجتماع الوزاري الموسع الثالث للعراق وجيرانه في ٢٢ نيسان/أبريل في الكويت.

ومعروض على مجلس الأمن التقرير الثالث (S/2008/266) المقدم عملاً بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ويعكس التقرير التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في دورها الموسع بموجب الولاية الجديدة. ويسلط التقرير الضوء على التحديات التي يواجهها العراق والجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة العراقية والبلدان المجاورة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع لمعالجتها.

ونحن جميعاً ندرك الحالة الصعبة في العراق. وعلى الرغم من مظاهر التحسن الأمني، ما برحت حكومة العراق تواجه تحديات جمة لعملية المصالحة الوطنية. وقد اتخذت بعض الخطوات الهامة في كانون الثاني/يناير من هذا العام - ومنها اعتماد قانون العدالة والمساءلة الذي حل محل سياسات احتشاث البعث التي كانت متبعة في وقت سابق، ومجموعة من القوانين منها قانون بشأن المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وقانون العفو العام، وميزانية عام ٢٠٠٨. وهناك دلائل مشجعة أيضاً على أن الجبهة السنية العربية، التوافق، قد تعود للانضمام إلى الحكومة قريباً.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من

القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/266)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة اعترافاً بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد حامد البياتي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/266،

التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

فيما يتعلق بالمبادئ والنهج التي يمكن أن يستخدمها أصحاب الشأن من العراقيين في إطار نهج مشترك لمعالجة أكثر الأقاليم إثارة للتراع، بما فيها مدينة كركوك. وناشد الدول الأعضاء أن تدعم جهود الأمم المتحدة وتشجع الأطراف المعنية على العمل معاً لإيجاد حلول دائمة.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة تدعم لجنة الانتخابات العراقية في تحضيراتها للقيام بأنشطة انتخابية تحظى بثقة الشعب العراقي. وفي ١٤ شباط/فبراير، أعلن الممثل الخاص دي ميستورا، وبدعم من القيادة العراقية، أن البعثة ستمضي قدماً في عملية اختيار مدراء لعدد من المكاتب الانتخابية في المحافظات في حالات لم يتم التوصل فيها إلى توافق للآراء بين الأحزاب السياسية للانتهاء من عملية التعيين. وتلك العملية - التي أشرفت على الانتهاء الآن - هي خير مثال للطريقة التي يمكن للأمم المتحدة أن تضيف بها قيمة في العراق. وأحث مجلس النواب على تقديم قائمة المرشحين للمكاتب الانتخابية في بغداد في أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى الانتهاء من هذه العملية.

ولجنة الانتخابات العراقية تركز حالياً على تنظيم تحديث لقيد الناخبين في جميع أنحاء العراق في حزيران/يونيه، على أن يلي ذلك انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن، وكما يلاحظ التقرير، فإن الإطار الزمني يتوقف على الاتفاقات السياسية التي لا بد من التوصل إليها في الأسابيع المقبلة، وخاصة في ما يتعلق بأهلية الناخبين المسجلين وإدراج الأشخاص المشردين داخلياً. ولا بد من أن يوضع قانون جديد للانتخابات في المحافظات ومن أن يعتمده مجلس النواب في أقرب وقت ممكن.

وما زالت الحالة الإنسانية في العراق تشكل مصدراً كبيراً للقلق وتوفر أدلة وافية على تأثير أعمال العنف تلك في

وبالإضافة إلى التحسن الأمني، تهيئ تلك الخطوات فرصة يتعين علينا أن نعززها. وكما يشير الأمين العام في تقريره، لا بد أن يحافظ الزعماء العراقيون على الزخم الإيجابي وأن يتخذوا مزيداً من الخطوات لحل المسائل الأساسية الأخرى التي ما زالت تفرق بين العراقيين، ومنها تقاسم الموارد الطبيعية والاتفاق على هيكل اتحادي للدولة العراقية. ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال اعتماد قانون عادل ومنصف للهيديروكربون والانتهاء من عملية الاستعراض الدستوري التي تأخرت كثيراً. وهناك بعض المؤشرات على أنه يمكن إحراز تقدم في تلك المجالات أيضاً. والأمم المتحدة تشجع تلك الجهود بقوة وتواصل تقديم المشورة والمساعدة الفنية للجنة الاستعراض الدستوري.

ويمكنني القول هنا أن اعتماد المجلس للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) وولايته الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق جاء في وقت حاسم ووفر أساساً متيناً لعملائنا في العراق. والممثل الخاص للأمين العام وفريقه من الموظفين المتفانين في عملهم يضطلعون بالولاية ويقدمون مساعدتهم لحكومة وشعب العراق. ولئن كانت المهام جسيمة، إلا أن الجهود المعززة للبعثة موضع تقدير من جانب العراقيين. وسمعة الأمم المتحدة كمنظمة تقدم مساعدة قيمة تزداد تحسناً.

وعملاً بالولاية الممنوحة بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وبعد التمديد المتفق عليه للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي لمدة ستة أشهر بعد انقضاء الموعد المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جعلت البعثة إيجاد حل للحدود الداخلية المتنازع عليها أولوية قصوى. وقامت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية للعديد من المناطق المتنازع عليها للاجتماع مع الزعماء المحليين وفهم شواغلهم. ويسرت البعثة إجراء حوار في عدد من المناطق المتنازع عليها بغية بناء الثقة والزخم فيما بين الأطراف. وستقدم البعثة توصيات

الإشراف القضائي وتخفيف اكتظاظ السجون. وفي هذا السياق، يواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق زيارته لمرافق الاحتجاز الحكومية وللسجون بناء على دعوة السلطات ذات الصلة في بغداد وأربيل.

إن الدعم الذي تقدمه البلدان المجاورة أمر أساسي لاستقرار العراق. وبالنيابة عن الأمين العام، حضرت المؤتمر الوزاري الموسع الثالث للعراق وجيرانه، الذي عقد في الكويت بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل. وكان المؤتمر فرصة لتؤكد البلدان المشاركة مجدداً على التزامها بسلامة أراضي العراق ووحدته وكامل سيادته واستقلاله، وبمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية. وفي البيان الختامي، أدان المشاركون جميع أعمال الإرهاب وأكدوا مجدداً على التزام جميع الدول بمكافحة الأنشطة الإرهابية. وكما هو الحال دائماً، فإن هذه الاجتماعات توفر أيضاً فرصاً قيمة للغاية ليعقد المشاركون على هوامشها مناقشات واسعة النطاق بشأن المسائل الثنائية البالغة الأهمية. كما أعرب المشاركون عن رغبتهم في عقد الاجتماع الوزاري الموسع المقبل في العراق. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم هذه العملية الإقليمية من خلال تقديم المساعدة التقنية لوزارة الخارجية العراقية وللأفرقة الإقليمية الثلاثة المعنية بالطاقة، وأمن الحدود، واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. والأمم المتحدة تناشد بقوة العراق وجيرانه الإقليميين زيادة حوارهم وتفاعلهم بغية تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وبرز الاتفاق الدولي مع العراق، منذ إنطلاقه في شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠٠٧، بوصفه إطاراً رئيسياً للتعاون بين العراق والمناخين الدوليين في مجالات الأمن، والشؤون السياسية، والإدارة، وإعادة التعمير، والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. كما أنه يوفر إرشاداً لتركيز المساعدة على أكثر المشاكل الحرجة في العراق. وفي هذا السياق، أود أن

العراق على المدنيين يومياً. وتقوم الأمم المتحدة على وجه الخصوص، برصد الحالة في منطقة مدينة الصدر في بغداد وفي مدينة البصرة، وبتقييم الاحتياجات الإنسانية. والأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة والمعنية بكفالة إيصال المساعدة العاجلة إلى أكثر السكان المدنيين عرضة للخطر. وأؤمن بأنه يمكننا أن نقوم بالمزيد من العمل بينما يزداد وجودنا على أرض الواقع، إلى جانب توفير الفرص للاضطلاع بأنشطة إضافية.

وعلىنا أيضاً أن نركز جهودنا على تخفيف معاناة اللاجئين والسكان المشردين داخلياً في العراق، ليس لأسباب إنسانية فحسب، بل أيضاً لأنها تسبب مضاعفات إقليمية. ومع أن حل الأزمة الحالية للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً لا يمكن التوصل إليه إلا بإيجاد حل سياسي دائم في العراق، فإننا نؤمن بأن في وسع حكومة العراق والمجتمع الدولي على نطاقه الواسع، وبمساعدة الأمم المتحدة، أن يقوموا بالمزيد من العمل بل ويجب عليهما القيام بهذا العمل في هذه الأثناء لمساعدة البلدان المستضيفة، وخاصة الأردن وسورية، في تقديم المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر وجود ثلاثة من موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في بغداد مؤخرًا. وبدأ بالفعل تلمس التأثير الإيجابي لوجودهم.

إن أحدث تقرير للأمين العام يعرب مرة أخرى عن القلق البالغ حيال الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في العراق. وبالرغم من التحسينات التي حصلت في الحالة الأمنية العامة قرابة نهاية عام ٢٠٠٧، استمرت التفجيرات الانتحارية وتفجير السيارات المفخخة والهجمات الأخرى، مع ما لذلك من آثار مدمرة على المدنيين، في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. إلا أنه من ناحية إيجابية، تتخذ السلطات التنفيذية والقضائية في العراق عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين معاملة المحتجزين، بما في ذلك بذل جهد لكفالة المزيد من

الجددي الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة للغاية. وأدهشني الاحتراف المهني للموظفين وروح العمل الجماعي الموجودة في إطار البعثة. وأنجز الممثل الخاص دي ميستورا مهمة نموذجية في حفز الموظفين وإبقائهم مركزين على الاضطلاع بولايتهم. وأؤمن بأن في وسع الأمم المتحدة أن تعتر اعتزازا كبيرا بعملها في بيئة بالغة الصعوبة.

وفي مرات عديدة خلال زيارتي، جرى تذكيري بالمخاطر التي يواجهها موظفونا حينما تنطلق نظم الإنذار لتوجه الموظفين إلى الالتقاء من تهديد إطلاق النار غير المباشر. وما زالت الأمانة العامة تدرك إدراكا عميقا التهديد الأمني، وتعمل إدارة شؤون السلامة والأمن باستمرار، وبمساعدتنا، على زيادة تدابير التخفيف بغية تعزيز سلامة موظفينا في العراق.

وخلال اجتماعاتي مع المحاورين العراقيين وغيرهم، كان هناك موضوع مشترك: فقد أعربوا جميعا عن التقدير على الدور القوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق. وفي بغداد، اجتمعت مع نائب الرئيس عادل عبد المهدي ونائب رئيس الوزراء برهم صالح، اللذين رحبا بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ما يتعلق بإيجاد حل للحدود الداخلية المتنازع عليها، والتحصينات لإجراء انتخابات في المحافظات قبل نهاية العام، وتقديم المساعدة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وتيسير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. كما أثنى شكرًا الأمم المتحدة على جهودها في دعم الجهود الإنسانية وجهود إعادة التعمير، وخاصة المساعدة على بناء زخم سياسي إيجابي لوضع وتنفيذ الاتفاق الدولي مع العراق. وكرر تعليقاتهما وزير الخارجية زيباري والعديد من الخطب في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في الكويت. وتعمل هذه البيانات بوصفها تذكرة هامة بأن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة يتمتع باحترام الزعماء العراقيين والإقليميين.

أشكر حكومة السويد على موافقتها على استضافة المؤتمر الاستعراضي السنوي الأول لاتفاق العراق، الذي سيعقد في استكهولم بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ على مستوى وزراء الخارجية. وسيكون المؤتمر، المقرر أن يتولى رئاسته الأمين العام ورئيس الوزراء المالكي، فرصة لاستعراض التقدم المحرز في بلوغ أهداف الاتفاق وللمناقشة اتخاذ المزيد من الخطوات نحو بلوغ تلك الأهداف. وناشد الدول الأعضاء بقوة المشاركة في هذه المناسبة وقطع التزامات محددة في المؤتمر.

وكما قال الأمين العام بقوة ووضوح، أيا كانت الآراء السابقة للمرء بشأن العراق، فإن للعالم بأسره مسؤولية ومصصلحة اليوم في المساعدة على تحقيق السلام والازدهار لشعب ذلك البلد. وعدت من زيارة العراق مقتنعا بأن الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها في هذا الصدد. ومع أن الأمم المتحدة تتخذ تدابير صارمة للتعامل مع الحالة الأمنية، فإنها تضطلع بدور قوي في العراق. وزاد الأمين العام وجود الأمم المتحدة ليصل في بغداد إلى ١٤٠ موظفا دوليا وفي أربيل إلى ٤٠ موظفا دوليا. وإضافة إلى ذلك، فإن برنامجا للتوعية، يضع موظفي اتصال وطينيين في جميع مكاتب الحكومة، قد نشر حتى الآن ٩ من هؤلاء الموظفين، وأعدت الأمم المتحدة إنشاء وجودها في البصرة. ويجري حاليا التفكير في توسيع وجود الأمم المتحدة ليشمل النجف والرمادي وكركوك. كما اعتمدت البعثة والفريق القطري فهجا يقوم على أساس المناطق، ويوسع الأنشطة حيثما تسمح الظروف بصورة أكبر. وذكرت الوجود القيم لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بغداد، وأثنى بأن الوكالات الأخرى ستعزز قريبا دورها هناك أيضا. كما تواصل البعثة العمل على أن تصبح أكثر اكتفاء ذاتيا في مجالي الدعم السوقي وتوفير الأمن، وتم وضع خطط لبناء مقر متكامل جديد في بغداد.

وخلال زيارتي إلى بغداد، اجتمعت مع الممثل الخاص دي ميستورا ومع موظفي البعثة. واغتنمت الفرصة لأشكرهم بالنيابة عن الأمين العام على تفانيهم والعمل

المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/266)، وأن أشكر كذلك وكيل الأمين العام باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للممثل الخاص ستافان دي ميستورا وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على جهودهم الشجاعة وتفانيهم وعملهم الدؤوب.

إن الولايات المتحدة تتشاطر مع شعب العراق هدف إقامة عراق آمن وموحد وديمقراطي يمكن أن يحكم نفسه وأن يدافع عن نفسه وأن يحافظ على نفسه. لقد اتفق الرئيس بوش في أوائل عام ٢٠٠٧ مع حكومة العراق على زيادات في أعداد قوات التحالف والقوات العراقية لضمان أمن الطوائف العراقية ولتعزيز المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني.

إن البيئة الأمنية بمجملها في العراق آخذة في التحسن، وتم أيضا تحقيق بعض المكاسب على الجبهات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. ومع ذلك، كان التقدم المحرز متفاوتا في بعض المناطق، والعديد من التحديات تظل قائمة.

لقد انخفض المتوسط الأسبوعي لعدد الحوادث الأمنية منذ تقرير الأخير، ويظل مستوى العنف على الصعيد الوطني أقل بكثير من المستويات التي شهدناها في أواخر صيف عام ٢٠٠٧. ورغم أنه كان هناك ارتفاع لفترة وجيزة في عدد الحوادث الأمنية في الأسابيع الأخيرة نتيجة لأعمال العنف في بغداد والبصرة، إلا أن مستوى هذه الحوادث أخذ في الانخفاض مرة أخرى. وانخفض عدد القتلى المدنيين بسبب أعمال العنف بنسبة أكثر من ٧٢ في المائة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وهو ما زال أقل من المستويات التي شهدناها في شباط/فبراير ٢٠٠٦، قبل تفجير مسجد سامراء. وانخفضت أيضا الوفيات في صفوف التحالف بنسبة تفوق ٧٠ في المائة منذ الصيف الماضي.

إننا نقدر دعم أعضاء المجلس لجهود البعثة لإنجاز ولايتها في العراق. ونشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي قدمت الحماية والدعم السوقي لوجود الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك الدول التي تقدم الدعم الجوي والقوات والتمويل للكيان القائم بذاته بغية توفير الأمن للبعثة. كما أناشد الدول الأعضاء توفير الموارد المالية والسوقية الإضافية للبعثة، بما في ذلك تقديم التمويل للمرفق المتكامل الجديد للأمم المتحدة في العراق، وللترتيبات الأمنية الإضافية اللازمة، وخاصة توفير مستشارين عسكريين إضافيين للبعثة.

إن العراق يمر بفترة انتقالية مؤلمة. وتحديات المصالحة الوطنية وإعادة التعمير والتنمية بعد عقود من الديكتاتورية والحرب تحديات هائلة. ومع ذلك، أثارت إعجابي جدية حكومة العراق والتزامها بالتصدي لهذه التحديات بغية إنهاء المعاناة وتحقيق تحسن ملموس في حياة الشعب العراقي. وهذا مسعى طويل الأجل ويتطلب دعما متواصلًا من المجتمع الدولي. والأمم المتحدة ملتزمة بأداء دورها الكامل وفقا لولايتها الشاملة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧). واستمرار دعم المجلس أمر حيوي لهذا الجهد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد خليل زاد** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أقدم اليوم تقريرا إلى المجلس نيابة عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وكما هو مطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٩٠ (٢٠٠٧). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم

سلطت الضوء على نفوذ إيران وأعمالها المزعزعة للاستقرار. وقوة القدس التابعة لسلاح الحرس الثوري الإيراني تواصل تسليح وتدريب وتمويل الجماعات المسلحة غير المشروعة في العراق. والجزء الأكبر من الأسلحة التي تستخدمها هذه الجماعات، بما في ذلك مدافع الهاون والصواريخ والشظايا المحترقة الذاتية التكوين، مصنوع في إيران وأمدت إيران هذه الجماعات به. هذه المساعدة غير القانونية تشكل خطرا كبيرا على القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات وعلى استقرار وسيادة العراق. وهي تقوض أيضا الجهود التي تبذلها حكومة العراق لإعادة بناء الأمة. وعمليات نقل هذه الأسلحة والمواد ذات الصلة هي في الأساس منافية للقيد المفروضة على عمليات النقل هذه إلى العراق التي اعتمدها المجلس بموجب سلطة الفصل السابع.

وحدود العراق مع سورية هي مصدر آخر من مصادر القلق، حيث توعد التقديرات بأن سورية هي نقطة الدخول لنسبة ٩٠ في المائة من جميع الإرهابيين الأجانب المعروفين في العراق. ولا تزال سورية تسمح بعبور المقاتلين الأجانب إلى سورية في طريقهم إلى شن هجمات في العراق، ونحن نعلم أن منظمي العمليات الإرهابية التابعين لتنظيم القاعدة ما زالوا يعملون داخل سورية. ويجب على إيران وسورية أن توقف تدفق الأسلحة والمقاتلين الأجانب إلى العراق وأن توقف تدخلهما المؤذي في العراق.

ويقوم حاليا ٣٣ بلدا بدور لا غنى عنه في دعم الأمن في العراق، إما عن طريق المشاركة في التحالف أو من خلال المساهمة في عمليات بعثة الأمم المتحدة. إذ يسهم أعضاء التحالف من غير الولايات المتحدة في العراق بنحو ١٠.٠٠٠ فرد و ٤٥٠ فردا آخر لدعم بعثة الأمم المتحدة. وتتراوح بعض المساهمات بين مساهمة السلفادور، التي تنشر منذ عام ٢٠٠٣ تسع وحدات وأنجزت أكثر من ٣٠٠ مشروع من مشاريع إعادة الإعمار، ومساهمة إستونيا،

والإتجاه الهام الآخر هو انخفاض عدد الوفيات المنسوبة إلى أعمال العنف العرقي والطائفي بنسبة ٩٤ في المائة على الصعيد الوطني وبنسبة ٩٧ في المائة في مناطق بغداد الأمنية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. هذا الانخفاض المطرد في أعمال العنف العرقي والطائفي عائد إلى الوجود المتزايد للقوات العراقية وقوات التحالف على امتداد خطوط التماس بين الطوائف وإلى تراجع قدرة العدو على إعادة إشعال دوامة العنف العرقي والطائفي.

ولقد انخفضت الهجمات التي تُشن أسبوعيا بأجهزة التفجير المحلية الصنع بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة منذ الصيف الماضي، وانخفضت وفيات أفراد التحالف الناجمة عن حوادث أجهزة التفجير المحلية الصنع إلى أدنى مستوياتها منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويعود هذا الانخفاض في الخسائر البشرية إلى التمزق الكبير الذي عانت شبكات المتمردين، وفعالية الحواجز الأمنية المادية، وتزايد نسبة أجهزة التفجير المحلية الصنع التي يتم الآن العثور عليها وإزالتها قبل أن يمكنهم تفجيرها. وتجاوز مؤخرا معدل العثور على هذه الأجهزة وإزالتها نسبة ٥٥ في المائة - وهي أعلى نسبة في ما يقرب من أربع سنوات. ومستوى الهجمات الكبيرة، مثل الهجمات بالسيارات المفخخة والهجمات الانتحارية، لا يزال أقل بكثير من الذروة التي وصل إليها قبل عام، وإن كانت هناك زيادة طفيفة في عدد هذه الهجمات خلال الأشهر القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن فعاليتها آخذة في التراجع، نظرا للتحسينات التي تم تحقيقها في مجال الأمن.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مجموعات تدعمها إيران بشن هجمات عديدة على المدنيين العراقيين وعلى القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات. والاشتباكات الأخيرة بين العناصر الإجرامية وعناصر الميليشيات وبين قوات الحكومة العراقية في البصرة وبغداد قد

ويواصل التحالف إسناد المسؤولية عن الأمن إلى حكومة العراق، التي تضطلع حاليا بالمسؤولية الأمنية الرئيسية عن ٩ محافظات من المحافظات الـ ١٨ في البلاد. وقد تمت العملية الانتقالية بسلاسة في كثير من هذه المحافظات، ورغم التحديات التي نشأت في محافظات أخرى، نتوقع أن تمضي هذه العملية قدما، وأن تتم العملية الانتقالية في محافظتي الأنبار والقادسية في وقت لاحق من هذا العام.

وإذا ما انتقلنا الآن إلى المسائل الاقتصادية، فإن قدرة حكومة العراق على إنفاق مواردها، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، آخذة في التقدم. وتقوم وزارتا الدفاع والداخلية في العراق بتحسين قدرتهما، بصورة مطردة، على تنفيذ ميزانيتيهما. ففي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦، أنفقت الوزارتان على قواتهما أكثر مما وفرته الولايات المتحدة من خلال الصندوق المعني بقوات الأمن العراقية. ونتوقع أن ينفق العراق أكثر من ٩ بلايين دولار على الأمن، هذه السنة، و ١١ بليون دولار السنة القادمة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق سينمو بنسبة ٧ في المائة بالأرقام الحقيقية هذا العام. وكان معدل التضخم في أسعار الغذاء ١٢ في المائة تقريبا عام ٢٠٠٧، مقابل أكثر من ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٦. ولا يزال الدينار العراقي قويا، وقد بدأ المصرف المركزي العراقي بتخفيض معدلات الفائدة.

وفي الوقت ذاته، كما ذكر ذلك السيد باسكو، أحرز بعض التقدم السياسي أيضا. فقد شكل إقرار قانون المساءلة والعدالة، الذي ينص على إصلاح عملية اجتثاث البعث، وقانون العفو، والقانون المعني بسلطات المحافظات، الذي يدعو إلى إجراء انتخابات محلية قبل الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، خطوات كبيرة إلى الأمام. غير أن الكثير سيرقن بالنجاح في تنفيذها. وعلى الصعيد السياسي،

التي لديها قوات قتالية تقوم بعمليات لمكافحة التمرد. هذه القوات تقوم بدور أساسي في مساعدة الشعب العراقي على تحقيق النجاح.

وتواصل قوات الأمن العراقية إحراز تقدم وبناء قدرات وكفاءة متزايدة. ويخدم الآن أكثر من ٥٤٠.٠٠٠ فرد في قوات الأمن العراقية - أي بزيادة قدرها ٢٤.٠٠٠ فرد منذ تقرير الأخير إلى المجلس، في كانون الثاني/يناير. واعتبارا من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، تقوم ١٢٣ كتيبة مقاتلة من الجيش العراقي بتنفيذ عمليات - أي بزيادة ٦ كتائب عن ربع السنة الأخير. ومن هذه الكتائب المقاتلة توجد ١١٢ كتيبة قادرة على أخذ زمام المبادرة في العمليات.

وقد تبين خلال العمليات الأخيرة ضعف بعض الوحدات العراقية، ولكن بصفة عامة لدى قوات الأمن العراقية قدرة كبيرة، وأدائها جيد. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نتوقع تدريب ٥٠.٠٠٠ جندي عراقي إضافي و ١٦ كتيبة إضافية من كتائب الجيش وكتائب العمليات الخاصة، وسيتم تدريبهم قبل نهاية السنة، فضلا عن أكثر من ٢٣.٠٠٠ شرطي و ٨ كتائب للشرطة الوطنية.

وما زال أيضا المواطنون المحليون، العرب السنة والعرب الشيعة على السواء، يساعدون في مكافحة المتطرفين. هؤلاء المتطوعون البالغ عددهم ٩١.٠٠٠ متطوع، المعروفون باسم أبناء العراق، يشجعون على المصالحة العراقية المنطلقة من قاعدة الشعب وذلك من خلال تزويد القوات العراقية وقوات التحالف بالمعلومات عن المتمردين، وتأمين البنية الأساسية المحلية والبالغ الأهمية، والمساعدة على اكتشاف أجهزة التفجير المحلية الصنع ومخابئ الأسلحة. ونحن نعمل عن كثب مع الحكومة العراقية لإدماج العديد من هؤلاء المتطوعين في برامج التدريب المهني لقوات الأمن العراقية ووظائف حكومية أخرى.

الأنفس ضد المتمردين والمتطرفين والمجرمين من خلال الاضطلاع بالمسؤولية عن تحقيق الأهداف التي حددها العراق لنفسه باعتباره دولة مستقلة وذات سيادة. وأتطلع إلى أن تعزز جميع الأطراف التزامها باتخاذ تدابير ملموسة من أجل مساعدة حكومة العراق بغية تحقيق هذه الأهداف.

**السيد الطلحي** (الجمهورية العربية الليبية): أتوجه، بداية، بالشكر للسيد الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2008/266، وللسيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس عن تطورات الحالة في العراق في الفترة الأخيرة. كما أشكر السيد زلماي خليل زاد، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ونرحب بحضور الأخ البياتي، الممثل الدائم للعراق، بيننا هذا الصباح.

خلال مناقشتنا لهذا البند في ٢١ كانون الثاني/يناير الماضي، تولد لدينا أمل كبير بسبب تحسن المؤشرات عن الحالة الأمنية خلال الربع الأخير من السنة الماضية، حيث، كما عكس التقرير ذلك، انخفض حجم حوادث العنف، في المتوسط، من ٢٠٠ حالة يوميا، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، إلى حوالي ٩٠ حالة يوميا، في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من السنة ذاتها. وللأسف، يبين التقرير المعروض علينا اليوم عودة المعدل اليومي لحوادث العنف إلى الارتفاع، إذ بلغ متوسطها على الصعيد الوطني، حوالي ١٣٠ حالة، بغض النظر عن الأحداث التي وقعت مؤخرا، وهو مؤشر نأمل أن يكون عارضا.

وتساند ليبيا كل الجهود التي تستهدف القضاء على أعمال العنف في العراق، سواء من خلال إعادة بناء القوات المسلحة العراقية وقوات الشرطة والأمن، أو من خلال نزع

يجب على قادة العراق أن يستمروا في التعاون بعضهم مع بعض، ووضع المصلحة الوطنية فوق المصالح الضيقة.

كما اتخذت خطوات لإدماج العراق في المجتمع الدولي، وفي الشؤون الإقليمية تحديدا. وفي ٢١ نيسان/أبريل، عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، والولايات المتحدة، اجتماعا في البحرين، وانضم إليهم وزير خارجية العراق، هوشيار زيباري. ونرحب بالقرار الذي اتخذته المجموعة لجعل العراق مشاركا منتظما في مثل هذه الاجتماعات.

وفي الختام، أود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملها من أجل تسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، ومعالجة المسائل الإنسانية التي يواجهها الشعب العراقي، والاشتراك في ترأس الاتفاق الدولي من أجل العراق، والتحضير للانتخابات المحلية. وتواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في الحوار الإقليمي، وسيساعد إسهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الآلية الموسعة المعنية بدعم الجيران في كفالة بقاء تلك العملية محفلا إقليميا قيّما. وفي الأسابيع والأشهر القادمة، نتطلع إلى استمرار انخراط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تعزيز المصالحة الوطنية، واستعراض الدستور، والإصلاح الاقتصادي، وبناء القدرة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على النظر في إمكانية توسيع نطاق وجودها ليشمل مناطق أخرى في العراق.

ويجب على القوة المتعددة الجنسيات في العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تعمل على استدامة الزخم الذي تحقق بفضل التحسينات التي طرأت مؤخرا على الحالة الأمنية في العراق. وعلى قادة العراق وشعبها أن يستفيدوا من هذه المكاسب التي تحققت بشق

الاستراتيجية الوطنية. وندعو البعثة، التي نثني على جهودها كثيرا، إلى تكثيف جهودها في المجال الإنساني، فالتقارير الصادرة عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تعكس صورة قائمة لوضع اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة، وكذلك المهجرين داخل بلادهم، الذين يصل عددهم إلى الملايين، يعانون من ظروف قاسية، حيث يتضح من التقارير، سواء من جهات غير حكومية أو من تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي صدر في شهر شباط/فبراير الأخير، حجم هذه المعاناة ويتضح أن النداء الذي تم توجيهه للحصول على مبلغ ٢٦٥ مليون دولار، لم يتم الحصول منها إلا على مبلغ بسيط. وحتى لو تم الحصول على المبلغ الإجمالي، فإنه لا يمكن أن يقابل معاناة اللاجئين والمهجرين العراقيين والأعباء التي تواجهها البلدان المستقبلة لهم، وخاصة سورية والأردن. ولا جدال في أنه يتعين على السلطات العراقية، في المقام الأول، مسؤولية تلبية احتياجات مواطنيها اللاجئين والمشردين، إلا أن على المجتمع الدولي كذلك مسؤولية العمل على المشاركة في تخفيف هذه المعاناة.

وهناك قضية إنسانية هامة أخرى لم يشير إليها التقرير، وهي الوضع القانوني والإنساني للمعتقلين العراقيين. ونحن نشعر بقلق من تزايد العدد بوتيرة مطردة، حيث تشير بعض التقارير إلى أن عددهم الإجمالي تجاوز ٥١ ٠٠٠ معتقل. ونذكر كل الأطراف المعنية بأن عليها التزامات قانونية دولية ينبغي مراعاتها واحترامها.

في الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أشير إلى موضوعين بشكل مختصر. الأول يتعلق باستمرار مطالبات الموردّين في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء رغم قرار هذا المجلس الانتهاء منه بنهاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نرى أن العراق ومؤسساته المالية والقانونية قادرة على معالجة أي مطالبات من الموردّين تثبت صحتها بوثائق معتمدة،

سلاح المليشيات وجعل استعمال القوة حكرا على الدولة، وفرض سيادة القانون. ولن يتحقق هذا الأمر من وجهة نظرنا ما لم تشعر كل فئات الشعب العراقي وطوائفه أن الفرص متاحة أمامها للمشاركة في الحكم واقتسام الثروة على قدم المساواة. وهذا هو التوجه الذي تعمل الحكومة العراقية، لحسن الحظ، على تحقيقه الآن. وندعو، من جانبنا، جميع الكتل السياسية إلى المشاركة الجدية في جهود المصالحة الوطنية، وتغليب الحوار وروح التوافق. وعلى الرغم من كل ما قلته، لا شك أن تقدما حقيقيا أُحرز على جميع الصعد ونأمل أن يتعزز. ونعبر أيضا عن ترحيبنا بتحسين المؤشرات الاقتصادية، خاصة معدل النمو الذي تحقق السنة الماضية، ومعدل النمو الذي من المتوقع أن يرتفع هذه السنة.

وتعتقد بلادي أن تعزيز العراق لعلاقاته مع جيرانه وخاصة محيطه العربي أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقراره. ونشجع في هذا الخصوص، الجهود التي يبذلها العراق ودول الجوار، ونرحب ترحيبا خاصا بما أكد عليه مؤتمر الكويت مؤخرا من ضرورة احترام الوحدة الوطنية للعراق، وسيادته الكاملة، وسلامة أراضيه، وهويته العربية الإسلامية، والالتزام بالحفاظ على الحدود العراقية المعترف بها دوليا، والتعهد بالالتزام الثابت والشامل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وحق شعب العراق في تحديد نظامه ومستقبله السياسي بحرية، والتحكم في موارده الطبيعية والمالية.

وبشكل خاص، نشيد بالجهود السياسية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتوسيع نشاطها بتعيين مكاتب اتصال بالمحافظات ونثني على دورها في مساعدة العراق، خاصة مساعدة المفوضية العليا للانتخابات ولجنة مراجعة الدستور ومساعدة البرلمان العراقي على إنجاز تشريعات هامة لتعزيز العملية السياسية والأمنية: قانون الانتخابات وقانون المحافظات وقانون إعداد الميزانية وإعداد

بطيئاً. ولا تزال المؤسسات الوطنية الإدارية والتنفيذية والأمنية ضعيفة. وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخلياً لا تستطيع العودة إلى ديارها. كما أنه لا توجد ضمانات فعالة لحقوق المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال.

يقول مثل صيني قديم، عند السباحة عكس التيار، يصبح البديل الوحيد للتقدم هو العودة إلى الوراء. ومع ذلك، فالتراجع أمام التحديات الجسيمة في العراق خيار غير وارد. والبديل الوحيد المتاح للعراق هو أن يمد اليد إلى بلدان المنطقة والمجتمع الدولي في إطار جهود متضافرة بغية اتخاذ إجراءات أكثر فعالية، وفي الوقت ذاته ينبغي أن تنهض حكومة العراق وشعبه بالمسؤولية الرئيسية عن مستقبلهما. وسيعتمد مستقبل العراق على قدرة جميع قادته السياسيين الذين يتعين عليهم أن يغلبوا المصالح الوطنية على أي اعتبارات أخرى، وأن يسعوا إلى المصالحة والتعاون وتحقيق التوافق في الآراء.

ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها حكومة العراق الرامية إلى اتخاذ إجراءات فعالة بغية كفالة تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنيين الذي من شأنهما تعزيز التنمية في البلد. ويحدونا الأمل في أن تتمكن حكومة العراق من ضم الجهود مع الجهات الفاعلة الأخرى بغية تسريع الحوار وإصلاح القوانين وتعزيز المساءلة وزيادة أنشطة إعادة الإعمار وحماية حقوق الإنسان من أجل إحراز مزيد من التقدم.

ويسعدنا أن العلاقات بين العراق والبلدان المجاورة تتحسن وتتعزز باستمرار، وأنه تم تحقيق التعاون المؤسسي في مسائل الطاقة واللاجئين والرقابة على الحدود. كما نرحب بنجاح عقد اجتماع وزراء الخارجية الموسع الثالث للدول المجاورة للعراق، الذي عُقد الأسبوع الماضي في الكويت. وهذه الاجتماعات تبث الثقة بأن التعاون في ذلك المجال له مستقبل واعد. إن تحسين العلاقات بين العراق وجيرانه

ونرى ضرورة الانتهاء من ذيول هذا البرنامج. والثاني هو لجنة التعويضات التي ينبغي إعادة النظر في مشاركة العراق في أعمالها للدفاع عن حقوقه القانونية والسيادية إذا جاز التعبير. وهذا ليس مدعاة للعراق ليتصل من التزاماته، ولكن نعتقد أنه يجب تشجيع التشاور المباشر بين العراق والدول المعنية للاتفاق على صيغة مقبولة لجميع الأطراف مما يمكن أن يوفر الكثير من الجهد والتكاليف.

لا شك في أن العراق يواجه تحديات كبيرة في الحالة الراهنة، ولكن تاريخ العراق المجيد علّمنا أن أبنائه كانوا دائماً قادرين على تغليب مصالح وطنهم والخروج من أكبر المآزق وهم أكثر قوة وأشدّ تصميمًا وأقوى إيمانًا.

**السيد ليو زغمين (الصين) (تكلم بالصينية):** يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. كما نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير خليل زاد باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

منذ بداية الحرب في العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، قبل خمسة أعوام، مرت العملية السياسية وإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في العراق بمحطات هامة الواحدة تلو الأخرى، فالعراق، بوصفه مجتمعاً وبوصفه أمة، شهد تغيرات كبيرة، وكذلك علاقاته مع البلدان المجاورة في المنطقة ومع المجتمع الدولي. والتقدم الذي أحرزه العراق في مختلف المجالات يستحق كل اعتراف منا، ولكن لا يمكننا أن نتغاضى عن التحديات الجسام التي لا يزال العراق يواجهها في العملية السياسية ومجالات الأمن وإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية. فهذا هي عمليات التفجير والصراع الذي يتسم بالعنف تتزايد وتيرتها بصورة كبيرة. والانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار لم يسيرا على المسار الصحيح بعد، بينما ظل التقدم في عمليتي الإصلاح القضائي والدستوري الهامتين

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):  
أود، أسوة بمن سبقني من المتكلمين، أن أشكر وكيل الأمين  
العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكوي، على إحاطته  
الإعلامية، وأن أشكر الأمين العام على تقريره.

ويتقدم وفدي بالشكر أيضا إلى الممثل الدائم  
للولايات المتحدة على بيانه باسم القوة المتعددة الجنسيات  
في العراق.

ونود أيضا أن ننوه بوجود الممثل الدائم للعراق في  
جلسة اليوم، وأن نرحب به.

في السنوات القلائل الأخيرة، أحرز العراق تقدماً  
ملموساً. ونحن نرحب بمواصلة المؤسسات الديمقراطية في  
البلد أداء أعمالها، ونرحب بمعدل النمو الذي يتوقعه صندوق  
النقد الدولي في الناتج المحلي الإجمالي بأن يكون ٧ في المائة في  
عام ٢٠٠٨. ويعزى هذا الإنجاز، بطبيعة الحال، إلى الأعمال  
الجهيدة التي يقوم بها شعب العراق وحكومته، وإلى الدعم  
المقدم من المجتمع الدولي.

بيد أنه لا تزال تخيم على الحالة الأمنية والاستقرار في  
العراق، في الوقت ذاته، تحديات خطيرة. فالتصاعد الأخير في  
العنف في أجزاء شتى من العراق، والذي أدى إلى مقتل  
المئات وجرح ما يزيد على ١٠٠٠ شخص، دليل واضح  
على استمرار أهمية توافق الآراء والوحدة على الصعيد  
الوطني، عن طريق الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

ويجب أن تأخذ هذه المصالحة بـقيم مثل السلام،  
والعدل، والمساواة، والحرية، والتسامح، والتوازن، والتشاور.

ونرحب، في هذا الصدد، بالجهود الدؤوبة التي تبذلها  
حكومة العراق لتعزيز الحوار والمصالحة. وكان عقد مؤتمر  
للمصالحة الوطنية في بغداد في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ خطوة  
سارة أيضا.

لا يرجع بالفائدة الكبيرة على العراق فحسب، وإنما أيضا  
على المنطقة بأسرها أيضا.

وينبغي أن يسلم المجتمع الدولي بذلك، وأن يشجع  
هذا التحسن ويدعمه.

وتمثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق،  
بقيادة الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا، حلقة وصل  
بين مجلس الأمن والمجتمع الدولي من ناحية، وحكومة العراق  
وشعبه من ناحية أخرى. وتوافق الصين على أنه ينبغي أن  
تواصل البعثة الإضطلاع بمختلف العمليات وفقا للقرار  
١٧٧٠ (٢٠٠٧) بطريقة تدريجية ومركزة. ونحن  
نقدر المنجزات التي حققتها البعثة بالفعل، ونأمل أيضا أن  
تقدم البعثة مقترحات رشيدة وممكنة للعملية السياسية في  
العراق، من أجل دفع عملية المصالحة الوطنية العراقية إلى  
الأمام.

ونتوقع أن تواصل البعثة الإضطلاع بدور في تنسيق  
أنشطة الإغاثة الإنسانية في العراق بطريقة تفيده الشعب  
العراقي عامة. وينبغي في ضوء الإرتفاع السريع في أسعار  
المواد الغذائية على الصعيد العالمي، أن تتعاون البعثة مع  
حكومة العراق في مهمة تلبية أهم الاحتياجات الإنسانية  
الأساسية لشعب العراق. ونأمل أيضا أن تصبح البعثة أكثر  
قدرة على الاستباق في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعب  
العراق، بما في ذلك إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين أحوال  
اللاجئين، والمشردين داخليا، والمحتجزين.

وبالمقارنة بتاريخ العراق الطويل جداً، لا تمثل فترة  
خمسة سنوات سوى لحظة فحسب. غير أن هذه اللحظة  
مليئة بصعاب جملة لـ ٢٣ مليونا من البشر في العراق. وينبغي  
أن يواصل المجتمع الدولي تركيز الانتباه على العراق وأن يمد  
يده إلى الشعب العراقي لمساعدة البلد على التماس الطريق  
إلى الاستقرار والتنمية بأسرع ما يمكن.

و يأمل وفدي أن يحظى النداء الموحد من أجل العراق لعام ٢٠٠٨ الصادر في بغداد في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ باستجابة واسعة النطاق. وهذا النداء مهم لتمويل الأنشطة الإنسانية وبرامج إعادة التعمير في البلد على حد سواء.

وسيظل دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق ذا أهمية حاسمة. ونرحب باستمرار توسع أنشطتها وفقاً للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

إن دعم البعثة لحكومة العراق في تعزيز المصالحة شئ جدير بالثناء. وتشكل الاجتماعات الواسعة النطاق بين الممثل الخاص ستافان دي ميستورا ومختلف القادة الدينيين والسياسيين جزءاً هاماً من الدعم.

ونرحب كذلك بعمل البعثة مع الهيئة التشريعية في البلد عن طريق أنشطتها للدعم الدستوري، ومع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن طريق مساعدتها الانتخابية.

وأخيراً، يود وفدي أن يؤكد مجدداً دعمنا لاستقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامته الإقليمية، وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

**السيد شركن (الإتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نحن ممتنون لوكيل الأمين العام، لين باسكوي، على إحاطته الإعلامية للمجلس عن نشاط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وقد أصغينا بانتباه إلى تقرير الممثل الدائم للولايات المتحدة، السيد خليل زاد، عن جهود القوات المتعددة الجنسيات. ونرحب باشتراك السيد البياتي، الممثل الدائم للعراق، في جلسة اليوم.

وأود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن الامتنان لجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة الذين يضطلعون بأعمالهم الهامة

ونقدر الإمكانية التي ينطوي عليها عدد من التدابير التشريعية المتخذة في العراق لتحقيق المصالحة. ونرحب، في هذا الشأن، باعتماد مجلس النواب في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مجموعة متكاملة من القوانين التي يمكن أن تساعد على تحقيق توافق آراء وطني بشأن نشاط السلطة والموارد. ونولي أيضاً أهمية كبيرة على الإتفاق على قانون للمواد الهيدروكربونية، نرى أنه بالغ الأهمية، لا للوحدة الوطنية فحسب، وإنما أيضاً لرخاء الشعب في العراق.

وعلى الرغم من حدوث زيادة في القدرة الوطنية للعراق، ما زالت الحاجة إلى الدعم الإقليمي والمساعدة الدولية بالغة الأهمية. ولهذا رحبنا بعقد الاجتماع الموسع الثالث للدول المجاورة للعراق في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ويسرنا كذلك الاجتماع الرفيع المستوى للاتفاق الدولي من أجل العراق الذي سيعقد في ٢٩ آيار/مايو في ستوكهولم، السويد. ونرحب أيضاً بالمبادرات الدبلوماسية التي تضطلع بها حكومة العراق بغية تعزيز الصلات مع البلدان المجاورة.

ويمثل جعل العراق وطناً لشعبه تحدياً مضمناً. فلقد أدى العنف في العراق إلى تشرد إنساني خطير. إذ ما يزيد على مليونين من العراقيين إلى الدول المجاورة، وبخاصة سورية والأردن. ويرحب وفدي باعتماد حكومة العراق وضع استراتيجية وطنية لتناول مسألة المشردين داخلياً واللاجئين من العراق. ونرى أن الشراكة الإقليمية يمكن أن تساعد العراق على معالجة هذه المسألة.

وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بإطلاق جامعة الدول العربية حملةً رئيسية لجمع الأموال والتوعية العامة، في شراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات، في القاهرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وفضلاً عن ذلك، ما زالت هناك مشاكل خطيرة لم تجد حلاً لها داخل الحكومة العراقية ذاتها. فالنجاحات التكتيكية التي تم إحرازها خلال الأشهر الستة الماضية في تحسين الحالة في العراق لا تضمن إطلاقاً استمرار المحافظة في المستقبل على الديناميكية الإيجابية في عملية التسوية العراقية الداخلية.

وفي الوقت ذاته، يكمن أساس الحل لمشاكل العراق العديدة والمحافظة على أمن البلد في الشروع الحقيقي في حوار على أوسع نطاق ممكن، للتوصل إلى تنازلات معقولة ومقبولة على نحو متبادل. ولا يمكن أن يكون هناك أي بديل عن الوفاق الوطني في البلد على أساس أخذ مصالح جميع القوى الرئيسية في العراق بعين الاعتبار.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة أخذت تشارك على نحو أكثر نشاطاً من أجل تحقيق ذلك الهدف. ونحن ندعوها إلى العمل على نحو نشط ومتسق، خاصة وأن المهام المعقدة ما زالت ماثلة، بما فيها المشكلة التي أشرت إليها سابقاً فيما يتعلق بتحديد مركز كركوك والانتخابات في المحافظات.

ونود الإشارة إلى أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق أن توجه اهتماماً أكبر لمسألة حماية حقوق الإنسان في العراق وأن تضمن في تقاريرها وصفاً تفصيلياً أكثر عما يجري في هذا المجال. إن التقرير (S/2008/266) الذي ناقشه اليوم يتضمن بشكل رئيسي وصفاً للنجاحات التي تم إحرازها. وفي حين أننا يمكننا أن نسلم بأن تحسناً جذرياً قد طرأ على أوضاع السجون التابعة للسلطات العراقية ولقوات التحالف المتعددة الجنسيات خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فإننا نتساءل لماذا لم يذكر شيء، على سبيل المثال، عن ٤٠٠ شخص من المدنيين المسلمين الذين لاقوا حتفهم بسبب الحصار المستمر لمنطقة مدينة الصدر في بغداد؟

والضرورة في العراق الذي مزقته الحرب. ونرحب بجهود البعثة في الميدانين الإنساني والانتخابي، وبعملها في مجال إصلاح دستور البلد، ودعمها للعملية السياسية، وإشراك الدول المجاورة للعراق في سبل التغلب على الأزمة فيما بين العراقيين أنفسهم.

ونحيط علماً بالإنتباه الذي توليه البعثة لحل مشكلة كركوك. ونود في هذا الصدد، أن نؤكد مرة أخرى على أن مسألتنا مستقبل هذه المدينة وحدود العراق الداخلية بوجه عام يجب حلها فقط على أساس الامتثال لمصالح جميع الطوائف العرقية والدينية الموجودة هناك، والضمانات القاطعة للمحافظة على سيادة البلد، ووحدته، وسلامته الإقليمية.

ويبين تقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم في مجموعته الحالة في العراق بطريقة موضوعية، وإن كانت هناك في الوقت نفسه، على الرغم مما يوليه التقرير من اهتمام دقيق للحقائق، محاولة جلية للتقليل من أشد المشاكل حدة في العراق اليوم أو تنحيها جانباً.

وتفيد بيانات قادة العراق وقيادة القوة المتعددة الجنسيات بمحدوث عدد من النجاحات القاطعة في المجال الأمني، وقد يكون هذا هو الحال إلى حد ما. غير أن الحالة لا تزال غير مستقرة ولم تصبح التغييرات الإيجابية أمراً لا رجعة فيه حتى الآن. ويتجلى هذا في القتال في البصرة وبغداد وفي الأعمال الإرهابية الأخيرة في المناطق الوسطى من البلد التي تسببت في مقتل عشرات، إن لم يكن مئات، من الناس.

ونلاحظ في هذا الصدد، لسوء الطالع، أنه لم يتسن بعد لحكومة العراق أن تستفيد من انخفاض مستوى العنف إلى حد ما في البلد بإجراء حوار فعال بين المجموعات الرئيسية العرقية والدينية.

الشفافة، وما إذا عُمل أي شيء للتغلب على الشوائب الواضحة التي أحيرونا عنها في كانون الأول/ديسمبر الأمين العام المساعد، السيد ساتش.

**السيد فيريبيكي** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو على عرضه، وأن أشكر كذلك السفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

وترحب بلجيكا بالتحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في العراق بوجه عام، وفي بغداد على نحو خاص. ولكن الوضع ما زال هشاً وما زال بحاجة إلى اليقظة. وينبغي لذلك التحسن في الوضع الأمني أن يكون بمثابة أساس لبناء الدولة التي يعلق عليها الشعب العراقي آمالاً مشروعة، وتوفر له الأمن والرفاه وتحترم حقوقه الأساسية.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أن الجهود التي تبذلها الحكومة وقوات الأمن العراقية من أجل استعادة السيطرة على كامل أراضي البلد واحتكارها لاستعمال القوة في المحافظة على النظام، ولا سيما في العمليات التي قامت بها في جنوب البلد في نهاية آذار/مارس. ولكن تلك الجهود يجب أن يرافقها تعزيز الآلية القضائية وقوات الأمن، التي يجب أن تكون محايدة وشاملة للجميع، إن كان لجميع سكان العراق أن يثقوا بسيادة القانون. وفي هذا السياق، تضم بلجيكا صوتها إلى نداء الأمين العام لجميع من هم في موقع المسؤولية في العراق بأن يحترموا الالتزامات المنبثقة من القانون الإنساني الدولي ووجوب حماية المدنيين.

وفيما يتعلق بمسألة احترام الحقوق الأساسية، فإننا نرحب كذلك بالتطورات الإيجابية في مجال وصول الأمم المتحدة والمراقبين المستقلين إلى مراكز الاعتقال. وهذا مثال على الشفافية التي نشجع السلطات ذات الصلة على مواصلة تعزيزها.

ولماذا خلا التقرير من أي ذكر لأنشطة وتجاوزات المرتزقة من الشركات الأمنية الخاصة في العراق؟

وفيما يتعلق بآلية الدعم المتعدد الأطراف من أجل تسوية الحالة في العراق، فإننا لسنا راضين عن المهام التي أسندت إليها والتي لا تتجاوز الإجراءات التقنية لعقد الاجتماعات الوزارية. وفي رأينا أن تلك العملية تتطلب المزيد من العمل.

وهناك مسألة أخرى يجب أن تبقى في أذهاننا: وهي الجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية، ويجب أن نعترف بصراحة، أن عراقيين كثيرين يعتبرونها قوات احتلال. وبطبيعة الحال، نحن لا نتحدث عن الجلاء الفوري للقوات المتعددة الجنسيات، حيث أن الظروف المناسبة لذلك ليست قائمة حتى الآن. وكما شهدت بدون لبس الأحداث الأخيرة التي وقعت في المناطق الجنوبية، وفي بعض المحافظات وفي العاصمة ذاتها، ما زالت قوات الجيش والأمن الوطني غير مستعدة لتحمل المسؤولية عن توفير الأمن في البلد وللتصدي الفعال لمختلف أنواع الميليشيات.

وفي الوقت نفسه، إذا كانت ولاية القوة المتعددة الجنسيات التي تنتهي في نهاية هذا العام ستُستبدل باتفاق ثنائي بشأن استمرار وجود القوات الأجنبية - وبعبارة أخرى، مجرد استبدال للبيانات - فإن ذلك لن يساعد على استجلاء مسألة استمرار ذلك الوجود، ولن يكون مساعداً على تحسين الوضع في العراق بشكل جذري.

وفي الختام، أود أن أذكر الأمانة العامة بالاستعداد الذي أعربت عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عندما أجرينا آخر مناقشة لقضية العراق، لتنظيم إحاطة إعلامية مع صندوق النقد الدولي، في مقره في واشنطن، لممثلي سفارات الدول الأعضاء في مجلس الأمن حول موضوع صندوق تنمية العراق. وقد مضى حتى الآن ما يكفي من الوقت، وأعتقد أنه يهمننا جميعاً أن نعرف ما يجري في تلك الهيئة المغلقة وغير

الدولي أن يواصل جهوده وللحكومة العراقية أن تعزز معالجتها لوضع اللاجئين من بلدها والمشردين داخليا.

ومع أنه لا يمكن للجهود أحد أن تحل مكان جهود العراقيين أنفسهم، فإن المجتمع الدولي عامة، وجيران العراق خاصة، يمكنهم، وينبغي لهم، أن يستمروا في تقديم المساعدة إلى الشعب العراقي. فأولا، لا بد من زيادة التعاون الإقليمي. وفي هذا الشأن، كان الاجتماع الوزاري الذي عقد في الكويت في الأسبوع الماضي حدثا أساسيا. والاتفاق على آلية تقديم الدعم لتنفيذ القرارات، بالإضافة إلى مبادرات الأفرقة العاملة المحددة، ستساعد على تعزيز الحوار في مجالات المصلحة المشتركة، بما فيها الطاقة والحدود والأمن واللاجئين. ثانيا، ينبغي توفير المساعدة لضمان أن يكون التقدم السياسي المحرز مصحوبا بالتحسن الملموس في ظروف حياة العراقيين. وبهذه الروح، وبالتطلع إلى عقد اجتماع استكهولم الذي سيشترك في ترؤسه كل من الحكومة العراقية والأمين العام، ترحب بلجيكا بالتقدم المحرز نحو تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية الدولية وإعادة الإعمار.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبقى في صلب الوجود الدولي في العراق. ونرحب بالعمل الصعب والشجاع الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق والممثل الخاص للأمين العام وبقية أسرة الأمم المتحدة، الذي يجري الاضطلاع به في ظل ظروف أمنية ما زالت صعبة. وتؤكد بلجيكا للمجلس أنها سوف تواصل تقديم دعمها لهذا الوجود الدولي، الذي هو أساسي في تحقيق إعادة إعمار العراق.

**السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):** أود

بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. وأود أن أتقدم كذلك بالشكر إلى السفير خليل زاد على تقريره عن جهود القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ومن خلال المشاركة في عمليتين انتخابيتين وفي استفتاء دستوري في عام ٢٠٠٥، فقد سنحت الفرصة للعراقيين أن يطووا أخيرا صفحة النظام القمعي وأن يرسوا الأساس للدولة الديمقراطية، وأن يحققوا بذلك آمال مختلف الطوائف في البلد.

وفي سياق الجهود الجارية لتعزيز الدولة، فإننا نستطيع منذ الآن في، عام ٢٠٠٨ أن نرحب باعتماد قوانين هامة في مجالات العدل والشفافية والعضو وقيام المحافظات بعملها واعتمادات الميزانية. وتحت بلجيكا السلطات العراقية وقادة جميع المجموعات السياسية على تعزيز الجهود التشريعية والسياسية في العديد من المجالات الحيوية، إذ يسعون، بمساعدة الأمم المتحدة التي لديها الولاية للقيام بذلك، إلى تحقيق الأهداف الأساسية للمصالحة الوطنية. وفي المقام الأول، نشجعهم على تكثيف الجهود بغية استكمال عملية الاستعراض الدستوري. فالعقد الدستوري، في الواقع، هو الأداة الوحيدة التي ستكون قادرة على تعزيز ثقة أبناء الشعب العراقي بدولة تضمن حق جميع الطوائف في المشاركة في المستقبل المشترك. ومن ثم، ينبغي لهم تحديد طريقة تنظيم البلد. وسيتم ذلك على التقاسم المنصف والشفاف للموارد الطبيعية من خلال اعتماد قانون المواد الهيدروكربونية وترسيم الحدود الداخلية على أساس توافق الآراء المسبق. وأخيرا، ينبغي لسلطات وزعماء العراق أن يبذلوا جهودا أكبر لاستكمال التحضيرات المادية والتشريعية التي تحتاجها اللجنة الانتخابية لتنظيم انتخابات تتمتع بالمصداقية في المحافظات، ومن شأنها تعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات العراقية.

إن أوضاع الأعداد الكبيرة من اللاجئين العراقيين والمشردين داخليا ما زالت تثير القلق. وعلينا أن نشيد بالدول المستقبلية للاجئين العراقيين والوكالات المتخصصة على جهودها المستمرة في هذا المجال. وينبغي للمجتمع

العراق وجميع الأطراف السياسية الارتقاء إلى مستوى المناسبة والعمل بمسؤولية، والانخراط في حوار سياسي بناء وشامل، مع رفض الطائفية والتطرف.

إننا نتطلع إلى الانتخابات المحلية المقبلة وهي مناسبة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في العراق والنهوض بالمصالحة الوطنية. ولقد أحطنا علما بالأنشطة التحضيرية الحاربية ونأمل أن نرى اعتمادا في الوقت المناسب لقانون انتخابات المحافظات. وتسارع وتيرة سن القوانين ذات الصلة ينبغي أن يطبق في مجالات هامة أخرى، وبالتحديد مسألة موارد الهيدروكربون، وتنفيذ أحكام المادة ١٤٠ من الدستور وعملية تنقيح الدستور.

إن الحوار والمشاركة البناءة من جيران العراق عنصران أساسيان آخرا من عناصر الاستقرار وإعادة بناء العراق على المدى الطويل. إن مساعدة المجموعات التي تشن الهجمات على القوات العراقية وقوات التحالف وتقوض الأمن والاستقرار في العراق أمر غير مقبول. ويحيط وفد بلدي علما بالتوجهات الإيجابية في الحوار الإقليمي، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الموسع الثالث الذي عقدته البلدان المجاورة للعراق الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى الاجتماع الذي سبقه لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في الكويت. والاجتماعات المنتظمة لأفرقة العمل الثلاثة هي أمور مشجعة. ولقد استمعنا باهتمام إلى ملاحظات السيد باسكو ولا يمكننا إلا أن نكرر دعوته إلى الحاجة إلى زيادة تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، يدرك وفد بلدي الحاجة إلى حماية ومساعدة المشردين والمستضعفين العراقيين، من خلال جهد متضافر تبذله جميع الأطراف المعنية: حكومة العراق، وجيران العراق واجتمع الدولي. وفي أعقاب إعلان النداء العراقي الموحد في شباط/فبراير، نأمل أن نرى مزيدا من التبرعات والتعهدات.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق تحت القيادة القديرة للممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا. إن ولاية البعثة هامة لأنها تقدم المساعدة للعراق شعبا وحكومة بغية تحقيق الاستقرار والأمن والرفاه. وتحمي كروايتا جهود البعثة الرامية إلى تحقيق تقدم في الحوار السياسي وتقديم المساعدة الانتخابية ودعم عملية مراجعة الدستور وتسهيل عملية الحوار الإقليمي. وإننا نشي على نهج السيد دي ميستورا لحل الخلاف على الحدود الداخلية.

ومع أننا لا نستعين بالتحديات الباقية، نشعر بالارتياح إزاء تقديمه لنا صورة عن العراق مختلفة جدا عنها في السنة الماضية. إن أحداث العنف الأخيرة ينبغي ألا تحجب التوجه الأوسع لتحسن الوضع الأمني الذي أخذ يفرض نفسه بزيادة عدد القوات المتعددة الجنسيات. ورغم التحديات، هناك تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي حددها حكومة العراق، وينبغي عدم التقليل من شأنها. وهناك تحسنات مستمرة في قدرة قوات الأمن الوطنية العراقية، التي نراها حاسمة في إعادة التأكيد على استقلال وسيادة العراق. ونرحب بهذا التقدم ونثني على الخطوات الجسورة التي اتخذتها الحكومة العراقية للاضطلاع بمسؤولية أكبر عن الأمن، بما في ذلك ردها على العنف الطائفي والإرهاب والخارجين عن القانون.

إن مؤسسات عراق اليوم تعتمد على الانتخابات الديمقراطية والاستفتاء الدستوري. وهي الآن بحاجة إلى أن تتعزز. ويجب عدم السماح للعنف بتعطيل العملية السياسية. وبالمفهوم نفسه، يواصل وفد بلدي الاعتقاد أنه بدون إحراز تقدم في العملية السياسية، فإن المكاسب الأمنية الأخيرة يمكن أن تتعرض للخطر. وتتشاطر رأي الأمين العام أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لمساعدة الطوائف العراقية على حل المسائل الأساسية التي تفرق بينها. وينبغي لحكومة

الدستوري ونشر موظفي الارتباط الوطنيين في المحافظات، والجهود المبذولة لإنشاء نظام انتخابي شامل.

ويلاحظ وفد بنما كذلك المساعي الأخيرة للحوار الإقليمي، خاصة التقارب الدبلوماسي بين حكومتي العراق وتركيا والاهتمام الذي أعرب عنه بعض البلدان العربية بخصوص إعادة فتح بعثات دبلوماسية في العراق. ومن الهام أن يستمر هذا الحوار الإقليمي، ولا سيما مع الدول المحاورة بخصوص وضع اللاجئين، وأيضاً موضوع أمن الحدود.

ونحيط علماً كذلك بالجهود الرئيسية التي تبذلها حكومة العراق لإعادة بناء مؤسساته الانتخابية. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. ويساورنا القلق كذلك إزاء أثر الجمود السياسي والعنف الطائفي على السكان المدنيين.

إننا نكرر النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره (S/2008/266) إلى مختلف الأطراف السياسية للعمل بصورة بناءة، ووضع مصالحها الضيقة جانبا والعمل من أجل مصلحة العراق الوطنية. وعلى الحكومة العراقية أن تعزز كذلك استجابتها لتلبية احتياجات معظم القطاعات الضعيفة من السكان، داخل الحدود وخارجها على السواء. ونحن مسرورون من أن كبار المسؤولين في الأمم المتحدة قد قاموا بزيارة منشآت بعثة الأمم المتحدة، خاصة الزيارة التي قام بها السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. فالحالة الإنسانية في العراق تستحق الاهتمام التام من الأمم المتحدة. ونحث أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المختلفة على مواصلة تنسيق الجهود اللازمة لكفالة أن يحصل الشعب العراقي على الخدمات الأساسية.

أخيراً، فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، نحيط علماً بتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المؤرخ ١٥ آذار/مارس عن الموضوع. ونشكر كذلك وكيل

وفي هذا الوقت بالذات، لا يزال العراق في مرحلة يستحق فيها دعمنا - وهو دعم المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة - في انتقاله إلى ديمقراطية مستقرة وسلمية ومزدهرة. ونتطلع إلى المؤتمر السنوي المقبل لاستعراض العهد الدولي مع العراق المزمع عقده في استكهولم باعتباره فرصة لإعادة تأكيد الالتزام الدولي بالمساعدة في تحقيق تطلعات الشعب العراقي. وينبغي للحكومة العراقية، من جانبها، أن تفي بالتزاماتها باعتبارها شريكا مسؤولاً وتشارك في هذه العملية.

إن بإمكان الأمم المتحدة في أن تضطلع بدور مركزي في مساعدة الحكومة العراقية في هذا المسعى، من خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة ودورها المشارك الريادي في العهد الدولي مع العراق على حد سواء. واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن دعمنا وامتناننا لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان، الذين يواصلون، في ظل ظروف صعبة، الاضطلاع بالمهام التي أوكلت إليهم في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

**السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية):** اسمحوا لي أن استهل بياني بالإعراب عن الشكر على الإحاطاتين الإعلاميتين اللتين قدمهما اليوم كل من وكيل الأمين العام السيد باسكو والممثل الدائم للولايات المتحدة. وأود أن أرحب كذلك بالممثل الدائم للعراق الموجود معنا اليوم هنا.

إن وفد بنما يدرك حجم التحدي الذي تواجهه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق وحكومة العراق، وكذلك الظروف الصعبة التي تقومون بعملهما في ظلها. وبالرغم من هذه الصعوبات، فإن قيمة المسعى الذي تقومون به واضحة جدا من النتائج التي حققتها. ونود أن نعترف بالتقدم الحرز في جهود المساعدة السياسية التي تقدمها البعثة بالتعاون مع حكومة العراق - ولا سيما، أنشطة الدعم

القتال الذي دار مؤخرا في البصرة وضواحيها كان مدعاة لبالغ القلق. وفرنسا، شأنها شأن الأمين العام، تؤمن بأن العناصر المعنية كافة يجب أن تعمل على الحفاظ على الانخفاض الحالي في مستوى العنف، ويجب أن تتجنب أي أعمال استفزازية. وإن الهدف المشروع باحتكار الدولة العراقية ذات السيادة لاستخدام القوة لا يمكن تحقيقه إلا بطريقة سلمية، من خلال الحوار والتعاون.

وفرنسا مقتنعة بأن التحسن في الحالة الأمنية يعتمد أيضا على التقدم المحرز على المستوى السياسي. ومما يتسم بالإلحاحية ترجمة انطلاق الحوار السياسي وعملية المصالحة الوطنية إلى إجراءات محددة. والأمر بطبيعة الحال متروك للعراقيين بالدرجة الأولى بأن يحددوا بأنفسهم، بروح الانفتاح، طريقة لتقاسم السلطة وتشاطر الموارد بطريقة منصفة، وهو شرط مسبق للعودة إلى السلام المدني. ويتعين اعتماد التشريعات الرئيسية المهمة مثل قانون المحرمات وتنفيذ الإصلاحات الانتخابية دون مزيد من التأخير. وبالمثل يجب تنفيذ عملية المراجعة الدستورية بطريقة فعالة. وفرنسا تساند مساندة تامة الأعمال التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للمساهمة في تلك العملية.

وعلى المستوى الوطني اقترحت فرنسا أن تستضيف، إذا توسم العراقيون في ذلك فائدة، اجتماعا لجميع المسؤولين العراقيين الذين يرون ضرورة إطلاق الحوار السياسي من جديد في بيئة محايدة، بعيدا عن الضغوط في الميدان، وبأوسع مشاركة ممكنة. وكما بين برنار كوشنر في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في الكويت، يمكن لهذا المسعى أن يتم في إطار الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي.

ولكن - وهذه نقطتي الثالثة - يتعين على الدول المجاورة أيضا أن تضطلع بدورها الهام. والمؤتمر الذي عقد في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل يسر تسليط الضوء على أهمية

الأمين العام على إبلاغنا اليوم بأن حكومة العراق قد اتخذت تدابير لتحسين الأوضاع ومتابعة ملفات المحتجزين. ونحيط علما على وجه خاص بزيارة البعثة لعدد من السجون بناء على دعوة من السلطات المختصة. ومحدونا الأمل أن تجري زيارات مماثلة لمرافق الاحتجاز الأخرى.

**السيد ريبيرت** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أعرب عن الشكر للسيد باسكو على العرض الذي قدمه ولسفير الولايات المتحدة على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. كما أود أن أرحب بحضور الممثل الدائم للعراق.

اليوم ما زال العراق يواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية هائلة تنطوي على مخاطر كبيرة، سواء بالنسبة إلى المنطقة أو للمجتمع الدولي بأسره.

أود أن أتطرق إلى أربع نقاط. الأولى تتعلق بالعنف. كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2008/266)، ارتفع عدد حوادث العنف مرة أخرى خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، رغم عدد من التحسينات في نهاية عام ٢٠٠٧. فمستوى العنف يظل عاليا بشكل غير اعتيادي، مما يُبقي على انتشار انعدام الاستقرار وتدهور الأوضاع الإنسانية. ويشكل المهجّرون والنازحون داخليا، والبالغ عددهم ٢,٥ مليون شخص، فئة سكانية ضعيفة بشكل خاص معرضة للعنف، ولا بد من تقديم المساعدة لهم للتغلب على تلك الأوضاع.

الظروف المؤاتية لعودة مليوني لاجئ ستعتمد أيضا على تحسن الأحوال الأمنية في جميع أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد نثني على الإجراءات التي اتخذتها الدول المجاورة التي استقبلت أعدادا منهم. وفرنسا ستواصل الاضطلاع بدورها في إطار الجهود الدولية، لا سيما من خلال المساهمات التي تقدمها لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

في الختام، أود أن أذكر بأن فرنسا منخرطة أيضا على المستوى الثنائي في المجالات السياسية والإنسانية، وفي التعاون في ميادين الحكم والصحة والتعليم والتدريب. وقد افتتحت فرنسا مكتبا قنصليا في أربيل وتنوي افتتاح مكتب آخر في جنوب البلد، حينما تسمح الظروف الأمنية. ونعكف الآن على وضع خطط لتطوير سلسلة من مرافق العلاج الطبي. ونود أن يكون لنا حضور في العراق أينما تسمح لنا الظروف الأمنية بالحضور، مع استخدام وسطاء محليين إذا اقتضت الضرورة. وإن وزير الخارجية الفرنسي أعلن نيته في زيارة العراق. وهكذا سنواكب الشعب العراقي بتنوعه على درب السلام، وهو ما يستحقه بعد كل هذه السنين الطويلة من الصعوبات.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي بتقديم الشكر لوكيل الأمين العام على العرض الذي قدمه بشأن تقرير الأمين العام (S/2008/266). وأود أن أتمس منه أن ينقل آيات شكرنا للأمم المتحدة ولجميع أفراد فريقها العاملين بشأن العراق. إنهم يؤدون عملا طيبا، وأود أن أرى اعترافا بذلك هنا اليوم. كما أشكر السفير خليل زاد على العرض الذي قدمه باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ومن دواعي السرور أيضا رؤية السفير العراقي هنا، وهو ما نوه به الكثير من الزملاء اليوم.

أظن أن من الواضح أن العراق ما زال يواجه عددا من التحديات الكبيرة جدا. لكن مما يستحق الترحيب به أيضا رؤية أن معظم المتكلمين اليوم قد اعترفوا بأنه حدث منذ آخر مناقشة لنا تطورات إيجابية كبيرة سواء من الناحية السياسية أو الأمنية. وأرحب بما ذكره الممثل الليبي حول ذلك وأيضا حول المصالحة، وهو ما اعتبره نقطة جيدة جدا.

عملية اشتراك البلدان المجاورة، التي تؤيدها فرنسا تأييدا تاما. ومما يتسم بأهمية جوهرية أن تبدي كل دولة مجاورة إرادة مخلصا للمساهمة في عودة الاستقرار إلى العراق. وفرنسا تؤمن بأن الزخم الحالي يجب متابعته بقرارات محددة وتدابير ملموسة والتزامات بناءة. وبالتالي فإن عودة الأحوال الطبيعية تعتمد على وجود بعثات دبلوماسية في بغداد. وبالمثل، فإن أي تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل بلد مجاور في شؤون العراق لن يؤدي إلا إلى مزيد من انعدام الاستقرار ومزيد من المخاطر للجميع. وهنا، مرة أخرى، فإن الجهود المبذولة لاستحداث آلية مخصصة لتعزيز عملية مشاركة البلدان المجاورة، برعاية وزارة الخارجية العراقية، تحظى بدعم فرنسا التام.

وتود فرنسا أن ترحب أيضا بأولى النتائج التي أحرزتها في الميدان بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والفضل بقدر كبير يعود إلى الالتزام الشخصي للسيد ستيفان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام، الذي نشيد بشجاعته ومثابرته وفعاليتته. وهذا المسعى يجب أن يحظى بالدعم في شتى المجالات التي تشملها ولاية البعثة. وبالإضافة إلى المواضيع المذكورة آنفا، أفكر أيضا بالمسائل الصعبة المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، والتي سبق للجهود الصبورة التي بذلتها البعثة بشأنها أن يسرت تحقيق بعض التقدم. ولا تغيب عن بالي أنشطة البعثة المتصلة بالانتخابات. ومما يتسم بالأهمية، مثلما شدد عليه الأمين العام، أن تحصل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على كل ما تحتاجه من دعم من السلطات العراقية. أخيرا، أفكر أيضا في أنشطة البعثة الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان في العراق واحترامها، لا سيما في ما يتصل بالمعتقلين. وإن فرنسا والاتحاد الأوروبي سيواصلان تقديم المساعدة لتعميم استتباب سيادة القانون في العراق، الأمر الذي يمكن أن يساهم في التنفيذ التام الكامل لحقوق الإنسان.

وكان رد فعل الأطراف السياسية العراقية واضحا بالمثل، وكان هناك دعم مشترك بين الأطراف في بغداد. إذ قدم المجلس السياسي للأمن القومي دعما قويا لموقف الحكومة وقوات الأمن العراقية ضد المليشيات. وأبقى ذلك الباب مفتوحا للراغبين في نبذ العنف والاشتراك في العملية السياسية، وحث الأطراف التي انسحبت من حكومة الوحدة الوطنية على العودة.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم وتعزيز هذا التلاقي الآخذ في الظهور في الرأي العام العراقي، ونحن نفعل ذلك عن طريق دعمنا العام للحكومة، وفي اتصالاتنا مع الأطراف العراقية، وبما نتخذه من إجراءات على أرض الواقع في تعاون مع السلطات العراقية. ولكن ليس على المجتمع الدولي العريض بأكمله أن يدعم وحده العراق. بل كما سمعنا اليوم من عدد من المتكلمين، سيكون لجهود جيران العراق والدول الواقعة في المنطقة أكبر الأثر في الميدان. وأود، أسوة بالمتكلمين الآخرين، أن أرحب بالبلاغ الصادر عن المؤتمر الوزاري للدول المحاورة الأخير المعقود في الأسبوع الماضي في الكويت الذي يؤكد من جديد دعم المنطقة للعراق.

وأود أن أكرر تأكيد رأينا في أن أي صلات خارجية بالمجموعات المسلحة في العراق خارج إطار العملية السياسية، سواء عن طريق توفير الأسلحة أو التدريب أو التمويل ستكون غير مقبولة. فهذه الأسلحة تستخدم في مهاجمة قوات الأمن التابعة لحكومة العراق المنتخبة ديمقراطيا وذات السيادة، فضلا عن القوات المتعددة الجنسيات. ونتطلع إلى أن يمارس ذوو النفوذ نفوذهم على تلك الأطراف.

وأود، إن جاز لي، أن أقول كلمة عن إسهام حكومتي. فنحن يسرنا أن نتقدم بمساهمة كاملة لتعمير وتنمية العراق في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية. ونسلم

اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على ثلاث نقاط. على الجبهة السياسية، بذلت السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية جهودا منسقة لاعتماد قوانين تهدف إلى توحيد العراق. وهذا العام أقر مجلس النواب قوانين بشأن العفو، وسلطات مجالس المحافظات، والمساءلة والعدالة، والمعاشات التقاعدية، واتفق على علم وطني جديد وعلى أضخم ميزانية عراقية في التاريخ. وإن السياسة العراقيين، باعتمادهم تلك القوانين، انخرطوا في مناقشات حماسية، مدافعين عن مواقفهم، وتوصلوا، وهذا ما يتسم بأهمية حاسمة، إلى حلول توفيقية. إننا نحث على مواصلة التحلي بروح التعاون هذه بقصد الانتهاء من التشريعات الحاسمة، بما في ذلك تمكين العراق من أن يدير موارده الطبيعية وأن يجني أقصى الفوائد منها.

نقطتي الثانية تتعلق بالانتخابات، التي تتيح فرصة للفئات الممثلة تمثيلا ناقصا بأن يكون لها قول في مستقبلها وفي مستقبل العراق. لذلك نثني على دعوة الأمين العام إلى اتخاذ قرارات سياسية لكفالة أن تتمكن المؤسسات العراقية من إكمال الأعمال التحضيرية الضرورية. وبالإضافة إلى ذلك يعتبر اعتماد قانون سلطات مجالس المحافظات، الذي يتضمن التزاما بعقد انتخابات المحافظات في وقت لاحق من هذا العام، أمرا حسنا جدا. كما يتضمن اتفاقا على أن كل الأطراف يجب أن تنبذ العنف وأن تنخرط في العملية السياسية. وحدثت مؤخرا، كما يعترف الأمين العام في تقريره وكما أورد السفير خليل زاد اليوم، تحسينات هامة في الحالة الأمنية، تقوم على أساس التقدم المحرز في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٧. وتوجه أعمال حكومة العراق في البصرة، ومدينة الصدر، والموصل، على امتداد الشهر الماضي، إشارة واضحة عن عزمها على إرساء سيادة القانون وتعقب الإرهابيين والمجموعات المسلحة الإجرامية غير المشروعة، بغض النظر عن انتمائها العرقي أو الديني.

تلبية نداء الأمين العام لتقديم مستشارين عسكريين والمزيد من المساهمات للصندوق الاستئماني الذي يوفر ما يلزم لأمن المنطقة الوسطى لحماية مرافق بعثة الأمم المتحدة وأفرادها.

**السيد بوي تيه غيانغ (فيتنام)** (تكلم بالانكليزية):

أود أن أشارك أعضاء المجلس الآخرين شكرهم وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في العراق وعلى عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/266). ونشكر أيضا السيد خليل زاد على استكماله لمعلوماتنا عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

ويشاطر وفدي الأمين العام رأيه الإيجابي عن المنجزات الأولية التي حققها شعب العراق في تعزيز الوحدة، والاستقرار، والنمو الاقتصادي. ونرحب بالتطورات الإيجابية التي نجمت عن تلك الجهود، مثل الانخفاض في مستوى العنف عبر البلد، وتولي السلطات المحلية تدريجيا السيطرة على اختصاصات الأمن وإصدار تشريعات أساسية. ويشجعنا إعلان رئيس الوزراء المالكي في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أن جميع الطوائف السياسية وافقت على العودة إلى الانضمام إلى الوزارة، ونطلب إلى جميع الأطراف المعنية تعزيز هذا الزخم لتحقيق رفاة ومصالح الأمة بأسرها.

وينبغي دعم تحسن علاقات العراق الدولية، ولا سيما تلك التي يقيمها مع البلدان المجاورة، والتشجيع على استمرارها، لأن هذا أساسي الأهمية للسلم والاستقرار الطويل الأجل لا في العراق فحسب، وإنما أيضا في المنطقة بأسرها.

بيد أننا نتفق مع الأمين العام في قلقه إزاء التحديات الضخمة، بما فيها نشوب العنف الطائفي، والحدود الداخلية المتنازع عليها، وانتشار الفقر والتهميش، والدين الخارجي الضخم، وعدم توفر الموارد، وتردي حالة حقوق الإنسان

باستمرار الحاجة إلى المساعدة في تخفيف حدة الحالة الإنسانية الناشئة عن العنف، التي أشرت إليها منذ بضع لحظات. وترحب المملكة المتحدة بالنداء الموحد من أجل العراق لعام ٢٠٠٨، وأود أن أشجع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من المساهمات دعما للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين. ولقد خصصت حكومتي مبلغ ٣٤ مليون دولار للاستجابة لهذا النداء.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، ما زلنا في الوقت ذاته نعمل مع الشركاء الإقليميين والعراقيين لتعزيز التنمية الاقتصادية في جنوب العراق. وفي آذار/مارس، عُقد مؤتمر البصرة للاستثمار لعام ٢٠٠٨، في الكويت، وشارك فيه ٧٠ ممثلا للمستثمرين الدوليين والعراقيين من مفوضية البصرة للتنمية، وحكومة المحافظة، والمصالح التجارية في البصرة. وستتابع المملكة المتحدة ذلك في اجتماع آخر في لندن اليوم مع كبار العراقيين وقادة الأعمال التجارية لإبراز الفرص المتاحة للاستثمار الخاص في جنوب العراق.

وما برحنا أيضا نوفر التعليم والتدريب لجيش وشرطة العراق، بهدف تطوير قدرتهما وثقتهما. وسيكون بوسعهما في نهاية المطاف كفالة الأمن بدون الحاجة إلى مساعدة منا. وأود، في الوقت ذاته، أن أذكر أنه في أثناء عملية قوات الأمن العراقية في البصرة مؤخرا، قدمت حكومتي الدعم اللوجستي وأجرت عمليات هجومية محددة للمساعدة على حماية قوات الأمن العراقية.

وأخيرا، ترحب المملكة المتحدة بالدعم المقدم من الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام للعراق عن طريق أعمالهما في البلد ومن خلال عملية جيران العراق. وينص قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) على دور طموح ولكنه أساسي للأمم المتحدة. وأود أن أشجع الدول الأعضاء على أن نبذل قصارنا لدعم الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق

نحو أفضل مختلف التحديات الأمنية، والإنسانية، وتلك المتعلقة بالمصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأجل المتوسط.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أكرر مرة أخرى تضامن فييت نام مع حكومة وشعب العراق ودعمها لهما في سعيهما إلى تحقيق السلم الدائم والاستقرار والتنمية.

**السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أشارك الآخرين شكرهم وكيل الأمين العام باسكو والسفير خليل زاد على إحاطتيهما الإعلاميتين المركبتين الشديديتي الوضوح والزخريتين بالمعلومات. ونرحب بالسفير البياتي. وأرى أن وجوده هنا هام جدا لنا جميعا. وأود أن أعرب عن تقديرنا الكبير بالمثل للتقرير الأخير للأمين العام (S/2008/266)، فضلا عن شكرنا الحار والمخلص للممثل الخاص ستافان دي ميستورا، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الطريقة التي يقومون بها بأعمالهم وما ينجزونه في بيئة شديدة الصعوبة ودقيقة وحساسة سياسيا. وبالفعل، كما قال وكيل الأمين العام السيد باسكو إننا نعتز بما يقومون به وبالطريقة التي يرفعون بها راية الأمم المتحدة. وكما ذكر السيد باسكو، فإن سمعة الأمم المتحدة في نمو مستمر، وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن نشاهد تزايد مصداقية الأمم المتحدة. وهذا مهم في العراق وفي كل مكان آخر.

إن سمعة ومصداقية الأمم المتحدة يتعاظمان أيضا لأننا، كما قال السيد باسكو، نشهد تزايدا واتساعا لدور الأمم المتحدة. وهذا ما كنا نصبو إليه، وهو الوجود المعزز في الميدان، وزيادة مشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في عدد من المسائل التي تحدث عنها السيد باسكو، وتيسير العملية السياسية، وتقديم التوجيهات لتوطيد العملية السياسية والانتخابية.

والحالة الإنسانية، ولاسيما حالة المشردين داخليا، واللاجئين والسجناء، كما يرد جزئيا في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الصادر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨.

وإن وفدي إذ يؤكد من جديد استمرار دعم فييت نام لجهود الحكومة العراقية وغيرها من الأطراف المعنية في توطيد دعائم السلام والأمن، وتشجيع الحوار السياسي، وتعزيز المصالحة الوطنية، يرى أنه ينبغي مواصلة إحراز المزيد من التقدم الملموس في تحسين سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وكبح الاستعمال غير المشروع للأسلحة، ونزع سلاح الميليشيات والمجموعات المسلحة، وتسريحها، وإعادة إدماجها.

وإننا إذ نسلم بالعلاقة العضوية بين الأمن والتنمية، نلاحظ الخطوات التي اتخذتها حكومة العراق لتعزيز الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية، والحد من الفقر، وإدارة الموارد العامة، وبناء القدرات الإدارية والمؤسسية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتنمية الرعاية الاجتماعية.

ونسلم بالدور الهام للأمم المتحدة في مساعدة العراق فيما يتصل بالعملية السياسية، والحوار الإقليمي، وإعادة البناء الاقتصادي، والإغاثة الإنسانية. ونطلب إلى وكالات الأمم المتحدة تقديم المزيد من المساهمات في هذا الشأن.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لما تقوم به من أعمال في مساعدة حكومة العراق على معالجة المسائل الأساسية ذات الأولوية الواردة في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، مثل المصالحة الوطنية، والدعم الدستوري، والمساعدة الانتخابية والإنسانية. ونأمل في الوقت نفسه أن يؤدي الاجتماع الرفيع المستوى القادم للاتفاق الدولي من أجل العراق، في ستوكهولم، إلى زيادة تعزيز جهود المجتمع الدولي وبلدان المنطقة في مساعدة العراق على أن يواجه على

ويمكن تعزيز دور بلدان الجوار من خلال تخفيف أعباء الديون وفقا لشروط نادي باريس، ومن خلال المساهمة في تنفيذ الاتفاق من أجل العراق، وكذلك من خلال القنوات المتعددة الأطراف لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.

وكما أشرت سابقا، إننا نعرب عن تقديرنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللتقدم الذي حققته. وما زلنا نؤمن أن الأمم المتحدة لها دور أساسي ومركزي في العراق في دعم الملكية العراقية، ونرحب بالعدد الكبير من الزيارات الرفيعة المستوى التي قام بها مسؤولو الأمم المتحدة إلى العراق خلال الشهر الماضي، وكان من بين الزيارات الأخيرة الزيارة التي قام بها السيد باسكو، وكيل الأمين العام، قبل بضعة أيام، والتي قدم لنا إحاطة إعلامية عنها. إن هذه الزيارات تبرهن على التزام المنظمة بالشعب العراقي. ويحدونا الأمل في أن تتمكن البعثة من تطوير ولاية أوسع، بحيث تركز أيضا على تقديم الدعم التقني للسلطات العراقية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية. إن مساعدة العراق على استغلال موارده الكبيرة يظل على رأس أولوياتنا جميعا.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على تلك النقطة، وأن أشيد بالمثل الخاص، السيد دي ميستورا، على ما يظطلع به من أعمال.

**السيد كافاندو** (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

نود بدورنا أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية عن تنفيذ الولاية التي أوكلت إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونود كذلك أن نشكر السفير خليل زاد على بيانه عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

كما نود أن نرحب بحضور زميلنا، الممثل الدائم للعراق، في هذه المناقشة.

إن إيطاليا تشاطر الأمين العام تحليله الوارد في التقرير الأخير بأن الاستقرار المستدام في الحالة الأمنية في العراق لا يمكن تحقيقه بنجاح إلا في إطار ميثاق اجتماعي جديد يقوم على شمول العملية السياسية لأوسع أطراف الأحزاب الممثلة، وتوزيع الحقوق والمنافع بدون تمييز عرقي أو ديني.

وهناك تحديات كثيرة ينبغي للعراق أن يواجهها في هذا المسار، كما أشار المتكلمون السابقون، بما في ذلك مسائل مثل التوزيع العادل لإيرادات الدولة وإدارة الموارد الطبيعية، والتوازن بين السلطة المركزية وسلطة المقاطعات، وحل جميع المليشيات، وإعداد شرطة وطنية تتمتع بالثقة. ونوافق في هذا الصدد على تأكيد تقرير الأمين العام على وجوب سرعة الموافقة على قانون المواد الهيدروكربونية الذي يحدد إطار الاستخدام الملائم للموارد الطبيعية على المستوى الوطني.

إننا نود أن نشيد بالحكومة العراقية على التقدم الذي أحرزته في القطاع السياسي، وعلى الخطوات التي اتخذتها نحو المصالحة الوطنية. إنها تعمل في الاتجاه الصحيح. وقد حققت الحكومة العراقية تقدما، خلال العام الماضي، في جهودها للتصدي للإرهاب والمليشيات. ونحن نقدر روح الاستقلال التي تبديها قوات الأمن العراقية ونشجعها على تحقيق المزيد من التقدم في هذا الميدان. وينبغي لتلك الجهود أن تلقى التشجيع والدعم النشط من جانب المجتمع الدولي بأسره، وفي طليعته البلدان المجاورة في المنطقة، التي تؤدي دورا أساسيا من خلال مشاركتها الإيجابية في العملية الموسعة لدول الجوار.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الوزاري الذي عقد في مدينة الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل. وأود أن أكرر التأكيد هنا، كما فعلنا في الكويت، على التزام إيطاليا القوي بدعم العراق وشعبه في تطلعهما إلى بناء مستقبل أفضل.

مقتدى الصدر، والعملية المشتركة التي قامت بها الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في العراق بغية وقف ومنع الهجمات تتسم بالأهمية في هذا المجال، لأنها تساعد على تعزيز الأمن الوطني والوحدة الوطنية.

وعلى الصعيد الإنساني وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، نشعر بقلق خاص إزاء المآسي التي يتعرض لها يوميا السكان المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، بالإضافة إلى الصعوبات التي يصادفها إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاعات الضعيفة من السكان. إننا نحث جميع الأطراف على الاحترام الصارم للقانون الإنساني.

وبرؤية أكثر تفاهلاً، نرحب بقرار الحكومة العراقية مؤخرًا بالصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي تتطلع إلى تنفيذها الفعال ونشجعه.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تعتبر طرفاً فاعلاً رئيسياً في تعبئة الجهود والطاقت الداخلية والخارجية لضمان استعادة السلام في العراق، بالإضافة إلى التعمير والتنمية. ويشيد وفد بلدي بالعمل الحاسم لبعثة الأمم المتحدة، وخاصة ما ينعكس منه، أولاً، في المحافظة على الاتصالات الجارية مع السلطات السياسية، والحكومية، والبرلمانية والدبلوماسية، ومع مزارع المكاتب العسكرية في بغداد، من أجل تشجيع الحوار السياسي والسعي إلى المصالحة الوطنية. والثاني إسهامها في البحث عن حل لمشكلة الحدود، التي أصبحت ذات أولوية. والثالث مشاركتها، مع العديد من الشخصيات السياسية والدينية، في أنشطة تعالج العملية السياسية وفي إنشاء مكتب ارتباط مع السلطات المحلية، مما يجعل من الممكن معرفة الحقائق في الميدان بصورة أفضل، ولا سيما في كركوك والموصل وتكريت وإربيل.

والإجراء الرابع هو التعاون الجيد مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والسلطات الحكومية والبرلمانية لضمان

وكما أشار الكثيرون هنا، إن العراق ما زال يواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية كبيرة. ففيما يتعلق بالعملية السياسية، ما زالت التحديات الماثلة كثيرة، ولا سيما فيما يتعلق بتقاسم السلطة وتوزيع ثروات البلد. وما يجعل تحقيق التوافق في الآراء أكثر إلحاحاً في تلك المجالات، أن العراق يملك ثروات هائلة، والشعب العراقي ينتظر التمتع بفوائدها بعد أن ارتهنت للحرب.

ونلاحظ، مع ذلك، أنه تم إحراز بعض التقدم نحو المصالحة الوطنية بفضل التوافق بين مختلف المجموعات البرلمانية، التي تمكنت، بعد اعتماد قانون العدالة والمساءلة في ١٢ كانون الأول/يناير، من سن قانون المحافظات غير المنتظمة في أقاليم، وقانون العفو العام وميزانية عام ٢٠٠٨. وسيساعد هذا المناخ على تعزيز الانفتاح الديمقراطي وتعزيز الثقة فيما بين الأطراف الفاعلة السياسية.

وفيما يتعلق بالانعكاسات الإقليمية للصراع، فمن المشجع ملاحظة أن الحكومة العراقية قد شرعت في اتخاذ مبادرات هامة لتعزيز علاقات التعاون مع البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، وبصفة خاصة مع جامعة الدول العربية. إن إعلان البحرين عن نيتها إعادة فتح سفارتها في العراق وإمكانية فتح بعثات دبلوماسية أخرى تمثل نتائج ملموسة ومؤشرات أكيدة على تنشيط مؤسسات الدولة. كما أننا نرحب بالجهود التي أدت إلى انسحاب القوات التركية من شمال العراق.

وما زالت الحالة الأمنية صعبة بشكل عام فيما يتعلق بوقوع الحوادث، بما فيها الهجمات الانتحارية، التي ما زالت تقع في مختلف أنحاء البلد، مسببة دماراً عشوائياً هائلاً. ومن الواضح أن شؤون الدولة مرتبطة بشكل وثيق بالحالة السياسية، التي لا بد من إعادة السلام إليها كضرورة أساسية. إن تجميد الأنشطة العسكرية الذي أعلنه السيد

**السيد أوربينا** (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بالمثل الدائم للعراق. ونحن أيضا ممتنون لتقرير الأمين العام وللإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام السيد باسكو، وللإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير خليل زاد بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

وأود أن أتقدم أيضا بالشكر لكم، يا سيادة الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة ربع السنوية لعرف عن الحالة في العراق. إن المنطق وراء عقد هذه الجلسة واضح. لقد اجتمعنا للاستماع إلى تقريرين من الأمانة العامة والقوة المتعددة الجنسيات عن الحالة في الميدان. وسوف نستمع كذلك إلى تقييم من الممثل الدائم للعراق بالنيابة عن حكومته.

ويرى وفد بلدي، أنه من المنطقي تماما أن تتاح الفرصة للممثل العراقي ليقدم لنا آراءه، إلى جانب التقريرين اللذين قدمهما وكيل الأمين العام وممثل القوة المتعددة الجنسيات. وتمشيا مع الفقرة ٢٩ من مذكرة رئيس المجلس الواردة في الوثيقة S/2006/507، التي نصها:

(تكلم بالانكليزية)

”يوافق مجلس الأمن على أنه عند دعوة غير الأعضاء إلى التكلم أمام المجلس يجوز لمن لهم اهتمام مباشر بنتيجة دراسة المسألة قيد النظر أن يتكلموا قبل أعضاء المجلس، حسب الاقتضاء“.

(تكلم بالإسبانية)

ولذلك، كان على المجلس أن يسمع من الأطراف التي لها اهتمام مباشر، وفي هذه الحالة من وفد العراق، قبل إعطاء الكلمة للأعضاء. وهذا بكل بساطة من شأنه أن يمكن المجلس من الالتزام بولايته بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

أن تتم العملية الانتخابية بصورة سليمة كي تكون الانتخابات ذات مصداقية ويقبل الشعب العراقي نتائجها. ولتحقيق ذلك، كما وردت الإشارة إليه في تقرير الأمين العام، يجب اتخاذ القرارات السياسية ذات الصلة لضمان نجاح العملية.

والإجراء الخامس والأخير هو الإسهام في التنسيق والتعبئة على المستوى الدولي، إلى جانب تعزيز القدرات الوطنية في إطار النداء العراقي الموحد لعام ٢٠٠٨. وهنا نهنئ البعثة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها بتفانيهما غير المسبوق. وعلى المجتمع الدولي مواصلة إظهار المزيد من تضامنه مع الشعب العراقي. ونأمل أن يتبهر الفرصة التي يتيحها مؤتمر استكهولم المزمع عقده في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن الاتفاق الدولي من أجل العراق، ونتمنى النجاح للجميع في ذلك.

وينبغي أن يسجل لبعثة الأمم المتحدة إسهامها في المبادرات لتسوية الصراعات بشأن الحدود الداخلية وتعزيز القدرة في مجالي حقوق الإنسان وعلاقات العراق مع جيرانه.

أما بخصوص الحوار الوطني، فإن وفد بلدي يرحب بالاجتماع الوزاري الموسع الثالث للبلدان المجاورة للعراق المعقود في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ونعتقد ونأمل أن تسهم نتائج ذلك الاجتماع الهام في إنشاء مناخ أفضل للثقة في المنطقة.

إن العراق يواجه نقطة تحول في تنميته. فهو يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى الدعم القوي من المجتمع الدولي ليخرج من الأزمات إلى إعادة الإعمار. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز كذلك دعمه للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، التي أوكلت إليها الولاية لمساعدة البلد على المضي على هذا الدرب.

العراق على زيادة مساعيهم لدعم البروز المتزايد لشعب العراق وحكومته في بناء مستقبل بلدهما.

إن وفد بلدي مهتم برؤية نتائج تقرير البعثة عن حالة حقوق الإنسان في العراق. ونرى أن الموت اليومي العنيف لسبي البشر لأسباب سياسية وإثنية ودينية وجنسانية ليس السبيل للنهوض بالعدالة والمصالحة في المجتمع العراقي. ولذا نرحب بتصديق العراق على اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري والتنفيذ الدقيق لهذين الصكين الدوليين الهامين.

ونحن مهتمون أيضا بصورة خاصة بأن نستمع إلى بيان المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوماراساومي، المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل، الذي أشارت فيه إلى أن حالة الأطفال العراقيين لا تطاق. ويدين بلدي أيضا العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس، كما يتمثل في جرائم الشرف - وهي ممارسة مقيتة بدون أدنى شك. ومن ثم من الضروري أن نواصل العمل على التحديد والتنفيذ الصحيح لآليات المساءلة وتعزيز العدالة حيثما كان ضروريا واتخاذ الخطوات السليمة في تعزيز عملية المصالحة الوطنية وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** الآن أدلي ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

نحن، أيضا، نتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية عن التقرير المعروض علينا، وكذلك لممثل الولايات المتحدة، السفير زلماي خليل زاد، على إحاطته الإعلامية عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات. ونلاحظ مع القلق أنه رغم التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية عموما في أواخر عام ٢٠٠٧،

إن موقف وفد بلدي من هذه القضية ليس جديدا. ففي الحقيقة، نحن كنا، قبل ثلاثة أشهر، فيما يتعلق بالبند نفسه من جدول الأعمال، قد أثرنا النقطة نفسها، وتكلمنا بعد وفد العراق. وقد شعرنا بأن قلقنا كان واضحا. وربما يكون من الضروري أن نعود إلى هذه المسألة في مشاوراتنا. ونأمل أن نقوم بالتنفيذ التام لهذا المعيار الوارد في الفقرة ٢٩ من مذكرة الرئيس التي أشرت إليها قبل قليل.

وكوستاريكا كغيرها من أعضاء مجلس الأمن، ترحب وتدعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، التي تسعى للقيام بمهامها الصعبة في وضع أمني غير مستقر إلى حد كبير. وما دامت المشاكل السياسية والأمنية والإنسانية مستمرة في العراق، فإن الأسس اللازمة لقيام دولة فيدرالية وديمقراطية ومتعددة الإثنيات وموحدة - التي نأمل أن نراها جميعا في يوم من الأيام، سوف تبقى هشة.

وفي هذا الصدد أود أن أذكر بكلمات الأمين العام التي اقتبسها وكيل الأمين العام السيد باسكو: "مهما كانت الآراء السابقة لأي واحد بشأن العراق، تقع اليوم على العالم بأسره المسؤولية والاهتمام للمساعدة على جلب السلام والرخاء للشعب وللبلد". ولذا تدعو كوستاريكا المجلس إلى إيلاء الأولوية للمزيد من متابعة العمليات السياسية للمصالحة الوطنية والحوار وتعزيز مشروعية السلطات العراقية. وفي هذا السياق، تحظى مراجعة الدستور وسن القوانين الأخرى الضرورية لتحقيق هذه الأهداف بأولوية هامة.

وتحث كوستاريكا كذلك المجلس على دعم مشاركة العراق وشعبه وسلطاته بصورة أوسع في إعادة إعمار البلد. وباختصار، تحث كوستاريكا بعثة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي الموجود في

وتطبيق القانون الإنساني الدولي، لا سيما في ما يتعلق باستخدام القوة ومعاملة المحتجزين. ونشعر بالانزعاج مما أُبلغ عنه من سوء معاملة المحتجزين، كما جاء في آخر تقرير عن حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق.

لقد أيد وفدي اعتماد القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) بتحديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق لأن الحكومة العراقية تعتقد بأن استمرار تواجد القوة ضروري للأمن. ونلاحظ توقع الحكومة العراقية أن هذا قد يكون آخر تحديد للقوة المتعددة الجنسيات في العراق.

لقد مدد القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وإن جنوب أفريقيا ترحب بهذا القرار، لكنها تظل تشعر بالقلق من أن تكرار الإبلاغ عن حدوث مخالفات خطيرة في ما يتعلق بصرف الأموال من صندوق تنمية العراق ومراقبة حقول النفط والمتعاقدين لم يتم التصرف بشأنها. وكنا قد أبلغنا بأن مجلس الأمن سيعقد اجتماعا خاصا لمناقشة النتائج التي خلص إليها مراجعو الحسابات المستقلون الملحقون بالمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. إن ذلك الاجتماع طال انتظاره كثيرا، وإننا ندعو إلى عقده بأسرع وقت ممكن.

نختتم بتكرار القول إن مجلس الأمن، بمعزل عن الحدث الذي أدى إلى الحالة الراهنة، يتحمل مسؤولية عن كفالة أن الصلاحيات المفوضة للقوة المتعددة الجنسيات تُمارس بطريقة تتسق مع قرارات المجلس، وأن موارد العراق الطبيعية والأموال في صندوق تنمية العراق تُستخدم لمصلحة الشعب العراقي، وأن القانون الدولي يطبق وحقوق الإنسان تحترم من قبل كل الأطراف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

والآن أعطي ممثل العراق الكلمة.

فإن الأوضاع تدهورت مؤخرا، وإن الحالة السياسية والأمنية الإجمالية في العراق تظل متقلبة.

ونكرر أن أي حل للصراع في العراق يجب أن يشمل عملية سياسية ومصالحة وطنية تشملان الجميع، فضلا عن حوار بناء مع كل الدول المجاورة. وإن اعتماد تشريعات مثل قانون العفو وقانون العدالة والمساءلة أمر مرحب به كخطوة صوب التوفيق بين مختلف الأطراف. ويحدونا الأمل أن تواصل الأطراف العراقية إيجاد الطرق الكفيلة بتجاوز خلافاتها. ونلاحظ أن اعتماد قانون العفو، على سبيل المثال، قد دفع بكتلة التوافق السنوية إلى الموافقة على العودة إلى شغل المناصب الوزارية بعد مقاطعة طويلة.

ونساند الدعوة التي وجهها الأمين العام في تقريره إلى الشخصيات العامة والأطراف المؤثرة من أجل العمل باتجاه الحوار السياسي والحلول التوفيقية: "الاعتراف بأن مستقبل العراق مرهون بسعي زعمائه لتحقيق المصلحة الوطنية العراقية لا المصالح ... الحزبية أو العرقية أو الطائفية" (S/2008/266، الفقرة ٦٥).

إن دور العناصر الإقليمية الفاعلة لا يمكن المغالاة في التشديد عليه. ووفدي يساند الجهود الهادفة إلى معالجة مسائل العنف والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وننظر بعين العطف إلى سلسلة المناقشات، بما فيها الاجتماع الذي عقد مؤخرا في الكويت، بين العراق وجميع جيرانه العاملين في شراكة لكفالة الاستقرار والأمن والتعمير الاقتصادي في المنطقة. إن التعاون الإقليمي ضروري لكفالة الاستقرار، لا استقرار العراق وحده، وإنما استقرار المنطقة بأسرها.

وما زلنا نشعر بالقلق حول حالة حقوق الإنسان في العراق. وندعو جميع الأطراف، بما فيها القوة المتعددة الجنسيات في العراق، إلى كفالة احترام حقوق الإنسان

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العراقية المختصة، بالتعاون مع السلطات القضائية، دأبت على العمل على تدقيق ملفات المحتجزين، بما في ذلك المشمولين بقانون العفو، وعلى متابعة تأهيل الأشخاص المفرج عنهم. وقد تم تشكيل عشرات الهيئات التحقيقية للعمل بشكل مكثف على تطبيق قانون العفو والتسريع في الإفراج عن المشمولين به، بما يسمح بعودتهم إلى أسرهم ومجتمعهم للمشاركة في تعمير بلدهم. ومن بين الـ ٣٧ ٠٠٠ شخص المعتقلين لدى قوات الولايات المتحدة والقوات العراقية، والمشمولين بقانون العفو، تم الإفراج عن ٢٨ ٢٤٢ شخصا منذ بدء سريان قانون العفو في شباط/فبراير وحتى ١٠ نيسان/أبريل.

وبالنسبة إلى إقرار ميزانية العراق لعام ٢٠٠٨، والتي بلغت ٤٨ بليون دولار، ستصدر الحكومة العراقية ميزانية تكميلية بنهاية حزيران/يونيه لإضافة ٥ بلايين دولار، نتيجة للزيادة في دخل العراق الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. وذلك سيساهم في تعزيز قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين العراقيين ودعم الأسر المهجرة، وفي تدعيم الإعانات المقررة للمشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، وفي تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

ولا بد من التنويه بأن العراق قد صادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعقد، برعاية الأمم المتحدة، مؤتمر اتفاقية مكافحة الفساد في بغداد في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، الذي أكدت فيه الحكومة العراقية أن خطر الفساد على إعادة الإعمار في العراق لا يقل عن خطر الإرهاب.

وفي إطار جهود الحكومة العراقية في رفع المستوى المعيشي والتخفيف من الأعباء عن كاهل المواطنين العراقيين، أقر مجلس النواب قانون زيادة رواتب جميع موظفي الدولة والقطاع العام لتأمين مستوى معيشي أفضل لجميع العراقيين.

**السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي بداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وإنني لعلني ثقة بأن حكمتكم وكفاءتكم ستساهمان في نجاح أعمال المجلس. كما أود أن أعرب عن شكري لسلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على قيادته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

أود أن أضيف صوتي إلى أصوات كل الدول الأعضاء الذين رحبوا ببيان وكيل الأمين العام، السيد باسكو، وبيان السفير خليل زاد، باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

لقد درس وفدي تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة)، الوارد في الوثيقة S/2008/266. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأثمن الدور الذي تضطلع به البعثة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي مستورا، لمساعدة شعب العراق وحكومته. إننا نتمنى له التوفيق في مهامه.

يود وفد بلادي أن يدلي بالملاحظات التالية حول التطورات في العراق خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

لقد شهدنا أثناء الفترة الأخيرة هذه المصادقة على قوانين هامة مثل قانون العدالة والمساءلة، الذي حل محل قانون اجثاث البعث، والذي ساعد في عملية المصالحة. وفي شباط/فبراير، اعتمد مجلس النواب العراقي قانون العفو العام وقانون سلطات مجالس المحافظات، وأقر الميزانية العامة لعام ٢٠٠٨. إن تطبيق قانون العفو واحد من البنود الرئيسية في التحرك في مشروع المصالحة الوطنية وخلق أجواء من الاستقرار واستعادة الأمن في العراق. كما أنه وفّر زخما جديدا للعملية السياسية وحافزا قويا لإعادة تشكيل خارطة العراقية.

التي نفذتها القوات المسلحة العراقية. إن حكومة العراق تؤكد على حصر السلاح بيد الدولة وحل الميليشيات، وضمان ألا يكون هناك جيش إلا الجيش العراقي. وهي عازمة أيضا على مواصلة مطاردة العصابات والخارجين على القانون والإرهابيين الذين لم يلقوا سلاحهم من أجل القضاء على جميع الأنشطة الإرهابية والإجرامية.

وفي نفس الوقت، تؤكد حكومة العراق على اعتماد الحوار السياسي العقلاني المطلوب للمصالحة وتخفيف الاحتقان السياسي. وقد وجهت الدعوة إلى جميع من حمل السلاح ضد الدولة والمدنيين إلى أن يلقوا سلاحهم وأن يتركوا المواطنين ليعيشوا بحرية في بلدهم. كما أكدت أنها لن تتوانى عن مطاردة جميع العصابات المجرمة التي تهدد المدنيين.

إن حكومة بلادي تؤكد على أن العمليات العسكرية الأخيرة التي تنفذها القوات المسلحة العراقية هي رسالة إلى كل الخارجين على القانون بأنهم لن يكونوا فوق القانون بعد الآن، وأن الحكومة عازمة على مكافحتهم ومنع أنشطتهم المتمثلة بالقتل والسلب والاعتداء على المال العام وتهديب النفط والجريمة المنظمة واختراق الوكالات الحكومية وإشاعة الفساد على مستويات كثيرة. وتؤكد الحكومة العراقية أن هذه العمليات لا تستهدف تيارا سياسيا بعينه، وإنما هي رسالة إلى العالم بوجه عام، وإلى الشعب العراقي بوجه خاص. وتمثل تلك الرسالة عدالة الحكومة وحياديته وعدم طائفيتها من خلال معاقبة جميع الخارجين على القانون واحتواء من يلتزمون بقانون الدولة.

إن العمليات العسكرية الأخيرة حظيت بدعم الشعب العراقي والكتل السياسية التي وقفت بحزم مع الحكومة وأجهزتها الأمنية المختلفة في تصديها للميليشيات والخارجين على القانون أيا كان انتماءهم. ويشتم الشعب

وأطلق مجلس الوزراء مجموعة مبادرات لتوفير فرص عمل جديدة تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية ومعالجة مشكلة البطالة - ومنها على سبيل المثال تقديم القروض الصغيرة والميسرة للمواطنين. فقد خصصت الحكومة ٦٠ مليون دولار لكل محافظة، و ١٠٠ مليون دولار لكل من بغداد والموصل والبصرة. وتشمل تلك المبادرات توسيع نطاق المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية، حيث قرر مجلس الوزراء إنشاء ١٣٥ ٠٠٠ فرصة عمل ينبغي شغلها خلال فترة لا تتجاوز نهاية شهر آيار/مايو القادم. وهذا بالإضافة إلى قيام وزارة البيئة بتوفير ٢ ٠٠٠ فرصة عمل للمشاركة في حملتها لرفع الألغام.

وفيما يتعلق بجهود الحكومة العراقية لمساعدة اللاجئين العراقيين والمهجرين داخليا، تعمل وزارة الهجرة والمهجرين، وبالتنسيق وتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين والمهجرين. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للجهود الحثيثة التي تبذلها المفوضية. لقد أعلنت الحكومة العراقية عن تخصيص منح للأسر النازحة قسرا بقيمة ١٥٠ ألف دينار ولمدة ستة أشهر. كما بدأت بإنشاء ٣٠٠ وحدة سكنية في محافظة العمارة لتوزيعها على الأسر المهجرة. وبدأت الحكومة العراقية وبالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بوضع استراتيجية وطنية لمساعدة اللاجئين العراقيين في دول الجوار، كما تعهدت بتهيئة الأجواء المناسبة لتأمين عودة العراقيين إلى أرض الوطن ليساهموا في عملية إعادة بنائه وإعمارهم. وأود أن أعتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر للبلدان التي تستضيف اللاجئين العراقيين لديها. ونؤكد حرصنا على بذل جميع الجهود لتطبيع الأوضاع في العراق وتوفير الأجواء المناسبة لتأمين عودتهم إلى ديارهم.

ويود وفد بلادي أن يسلم الضوء على تطور الوضع الأمني في عموم العراق في ضوء العمليات العسكرية الأخيرة

أما بخصوص عملية المصالحة الوطنية، فقد أعلنت الحكومة العراقية أن ذلك النهج ليس مجرد شعار سياسي إنما هي رؤية استراتيجية شاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة. وهذه العملية ستكسر لثقافة الحوار والتسامح ونبد الخلافات وطي صفحة الماضي.

وقد أثمرت عملية المصالحة الوطنية عن تشكيل ٤٩ مجلس إسناد. وهناك ١٣ مجلساً قيد التشكيل في عدد من محافظات العراق ومدنه التي كانت مناطق ساخنة. وتحظى تلك المجالس بدعم الحكومة الكامل.

كما أدت جهود المصالحة إلى استيعاب أكثر من ٣٥٠٠٠ ممن كانوا أعضاء في الجماعات المسلحة والقاعدة. وهم اليوم يشاركون في إطار مجالس الصحوات إلى جانب القوات المسلحة العراقية من أجل تثبيت الأمن والاستقرار. وقد شملت الحكومة جرحى المجالس بمنح خاصة، فضلاً عن الحقوق التقاعدية التي تمنح لمنتسبي الأجهزة الأمنية.

وعلى صعيد آخر، أعادت الحكومة أكثر من ٩٨٠٠٠ من منتسبي الجيش السابق للخدمة في الجيش الحالي، ومنحت حق التقاعد لما يزيد على ٢١٠٠٠ منتسب. كما منحت الرواتب التقاعدية لأكثر من ٤٨٠٠٠ من منتسبي الكيانات المنحلة، فضلاً عن تخصيص ٥٠٠٠ فرصة عمل لحملة الشهادات العليا من منتسبي قطاع التصنيع العسكري للعمل في المؤسسات المدنية المختلفة.

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية حراكاً إقليمياً حثيثاً بشأن الحالة في العراق. فقد اجتمعت أفرقة العمل الثلاثة التي انبثقت عن اجتماع شرم الشيخ المعنية بالأمن والطاقة واللاجئين في دمشق في ٢٢ نيسان/أبريل واسطنبول وعمان، فضلاً عن اجتماع مؤتمر دول حوار العراق الموسع الذي عقد في الكويت في ٢٠٠٨. وخلصت جميع هذه الاجتماعات إلى

والكتل السياسية الدور الذي قامت به قوات الأمن في فرض القانون والنظام في البصرة وبقيّة المحافظات. وهذا تطور كبير في العملية السياسية وتكريسا للوحدة الوطنية وإرساء الحياة الديمقراطية.

ورغم ذلك، فإن الحكومة ستواصل تكريس جهودها ومواردها لإغاثة المناطق الساخنة التي تعرضت للعمليات العسكرية والعمل من أجل تحسين الخدمات الأساسية لجميع المواطنين في مختلف المناطق والمحافظات. فقد قرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لمحافظات بغداد والبصرة والموصل لدعم المشاريع الخدمية فيها. وتم تخصيص ١٠٠ مليون دولار لدعم المشاريع الخدمية في مدينة الصدر، و ٥٠ مليون دولار لمدينة الشعلة في محافظة بغداد.

وعلى الصعيد السياسي، فإن حكومة بلادي عاقدة العزم على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أسس متفق عليها وطنياً. والعودة العاجلة لمختلف الكتل السياسية المنسحبة سيعجل بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. والعملية السياسية برغم ما يعترضها من صعاب وتحديات، فإنها تشهد تقدماً ملموساً نحو التحول الديمقراطي والتطور السياسي الايجابي وتعايش مكونات الشعب - الأمر الذي سيفتح المجال لمشاريع الإعمار والبناء.

وبعد ما شهده العراق من حروب وتدهور في الوضع الأمني ودمار للبنى التحتية، لا بد من الإشارة إلى الجهود التي تبذلها مجالس الصحوة العراقية وأبناء العشائر ومشاركاتها المهمة والفعالة للقوات الأمنية في توفير الحماية للمناطق المضطربة قد ساهمت في خفض أعمال العنف في العراق وقوضت أعمال القاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية في العراق. وقد تعهدت الحكومة العراقية بدمج أفراد مجالس الصحوات ممن تنطبق عليهم الشروط ضمن القوات الأمنية العراقية، وفقاً لخطة حكومية.

بغداد يشكل أحد المؤشرات الإيجابية على أن حكومة العراق قادرة على استضافة مثل تلك المناسبة الهامة وقادرة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة.

ويرحب العراق باستعداد دولة الكويت الشقيقة لبدء مشاورات ثنائية مع الحكومة العراقية تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات فيما يتعلق بالمبلغ البالغ قدره ٢٤ بليون دولار المتبقي بعد استكمال تسديد التعويضات البيئية. وترى حكومة العراق أن هذه النية تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح من جانب أشقائنا في الكويت، مع مراعاة ما ورد في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣): التي تقول إن مجلس الأمن

”يقرر كذلك أن تودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المشار إليها في الفقرة ٢٠ أعلاه في صندوق التعويضات المنشأ وفقا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وأن يكون هذا المطلب ملزما لحكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دوليا المشكّلة حسب الأصول وأي خلف لها، ما لم تقرر خلاف ذلك حكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دوليا، ومجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، ممارسة منه لسلطته على طرق كفالة تسديد المدفوعات في صندوق التعويضات“.

وأود أن أؤكد على أن العراق يتطلع بشكل إيجابي إلى اجتماع الاتفاق الدولي الذي ستستضيفه السويد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ لغرض حشد جهود المجتمع الدولي لتعزيز التنمية في العراق ولاستعراض الوفاء بالالتزامات التي قطعها العراق للمجتمع الدولي.

وفضلا عن ذلك، نود أن نشدد على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق، وفقا للقرار

دعم جهود الحكومة العراقية لوسط الأمن والاستقرار وحل المليشيات ونزع سلاحها ومواجهة الإرهاب الذي بات يهدد العديد من بلدان المنطقة. وهذا التهديد يتطلب التكاتف الجماعي المشترك لمواجهة أخطاره وتبعاته.

إن الانتصار الذي تحقّق في العراق والحرب التي يخوضها بلدنا ضد أعمال العنف والإرهاب لن يقتصر على العراق وحده، بل سيؤديان أيضا إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. وقد خاطب رئيس وزراء العراق اجتماع الكويت برسالة تطلب من جميع البلدان المجاورة زيادة جهودها لمنع تسلل الإرهابيين إلى داخل العراق وللقتضاء على مصادر تمويلهم. وطلب رئيس الوزراء أيضا إعفاء الديون وإجراء تخفيض في النسبة المئوية للتعويضات بغية توجيه رسالة إيجابية إلى شعب العراق تفيد بأن البلدان الشقيقة لديها نية حقيقية لمساعدته على التغلب على العقبات والصعوبات التي يواجهها والتعجيل بمشاريع التعمير وتنفيذها.

والجدير بالذكر أن أكثر من ٣٠ بلدا صديقا - أعضاء في نادي باريس وغير أعضاء فيه على حد سواء - ألغت ديون العراق التي تبلغ إجمالي ٢٣ بليون دولار. ويحدونا الأمل في أن يأخذ أشقاؤنا العرب زمام المبادرة لإلغاء ديون العراق المستحقة لهم، احتذاء بالنموذج الذي وضعه الأصدقاء الآخرون للعراق. كما ناشد رئيس الوزراء البلدان العربية الشقيقة إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، بالنظر إلى أن هناك أكثر من ٤٥ بعثة دبلوماسية وقنصلية ومنظمات دولية تعمل في العراق. وأعرب رئيس الوزراء عن استعداد الحكومة العراقية لتوفير الأمن والحماية لجميع البعثات الدبلوماسية ولموظفيها.

ويرى العراق أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع الكويت بعقد الاجتماع المقبل لجيران العراق في

وأود أن اختتم بياني بإبراز طلب حكومتي من المجتمع الدولي تقديم الدعم لإنهاء ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعراق، الذي يؤدي إلى زعزعة استقرار البلد ويحدث تأثيرا سلبيا على أمنه. كما أود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان التي ما زالت تدعم العراق، وللبلدان التي لم تغلق بعثاتها في العراق وللبلدان التي أعادت فتح سفاراتها، مثل مملكة البحرين، التي أعلنت أنها سترسل سفيرها إلى بغداد في المستقبل القريب. وأدعو جميع البلدان الصديقة والشقيقة إلى إعادة فتح بعثاتها في العراق وإلى مواصلة علاقاتها مع الشعب العراقي.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

١٧٧٠ (٢٠٠٧)، في تحقيق تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية بطريقة من شأنها أن تسهم في الوفاء باتفاق العراق وتساعد العراق على تحقيق رؤيته الوطنية.

وسيكون مؤتمر استكهولم منتدى هاما تستعرض فيه التطورات الاقتصادية والسياسية في العراق والآفاق المقبلة المفضية إلى مساعدة عملية التعمير.

وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، سددت الحكومة العراقية مبلغ ٢٣ بليون دولار من إجمالي عبء الدين الخارجي البالغ ٧٥ بليون دولار. وتسعى الحكومة إلى تسوية دينها وفقا للتعهدات التي قطعت في اجتماع شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠٠٧. وحقق اقتصاد العراق نموا بلغ ١٠,٤ في المائة خلال عام ٢٠٠٧. ويقدر صندوق النقد الدولي أن معدل التضخم في أسعار الاستهلاك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ استقر على نسبة ٢٠ في المائة، منخفضا من نسبة ٦٤,٨ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.